الدكتور عبد الرحمن منيف



القومية والهوية والثورة العربية



منشورات 1987

القومية والهوية والثورة العربية

الدكتور عبد الرحمن منيف

العضو الأسبق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي

مقدمة

في مواجهة التتريك أولاً، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي بعد ذلك، اخذت حركة النهضة العربية موقفاً هجومياً للدفاع عن نفسها ولإثبات ذاتها وهويتها في آن واحد. لكن نظراً لتداخل المفاهيم، ولطبيعة التطورات التي كانت تمر في المنطقة، ونظراً لقيام الدول القطرية وترسخها في ظل انظمة وعلاقات دولية متباينة، ثم تزايد اهمية المنطقة استراتيجياً (قناة السويس في فترة، ثم القناة والنفط)، واخيراً اقامة اسرائيل كحاجز بشري بين عرب آسيا وعرب افريقيا، وكهوية حضارية غريبة وغربية، ولهذه العوامل والمراحل عبّرت حركة النهضة العربية عن نفسها بصيغ وأشكال استطاعت من خلالها تحقيق بعض الانجازات، وعجزت عن تحقيق غيرها. فالاستقلال عن تركيا، وتأكيد الهوية العربية للمنطقة ارتبطا بالوقوع تحت سيطرة الدول الرأسمالية الغربية (بريطانيا وفرنسا اولاً، ثم امريكا) والنضال العربي الموحد في مواجهة التتريك تجزأ واخذ شكلاً قطرياً، والاتجاه العلماني والعقلي الذي ميز المواجهة مع الامبراطورية العثمانية ما لبث ان اضطرب وتداخل، وفي بعض الاحيان او في بعض المراحل تراجع وضعف، ودعوة الوحدة أو التقارب التي ميزت الفترة الماضية ما لبثت أن واجهت العراقيل والمصاعب.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية والاتجاه نحو الاستقلال الكامل، ولكي يستطيع الغرب حماية مصالحه، ونظراً لتزايد اهمية المنطقة (النفط)، ولمنع أو لحرف النهوض الشعبي لجأ الغرب الى: احكام سيطرته على مناطق النفط، انشاء الجامعة العربية كصيغة للعلاقات العربية وسقف لها، اقامة اسرائيل، ربط الدول بمعاهدات واحلاف سياسية وعسكرية، تشجيع التيارات والقوى الرجعية والانعزالية، كل ذلك لاضعاف التوجه العام نحو أهداف موحدة أو مشتركة.

ساعدت القوى السياسية ايضاً، وسلبياً، بعجزها وغموض مفاهيمها وصراعها فيما بينها، التوجه السابق. فالصراع الذي وقع بين القوى القومية والقوى الماركسية، وبين هذه القوى مجتمعة والاتجاهات الدينية جزّأ النضال السياسي وحرّفه، وأدى الى طرح مفاهيم وشعارات

ألحقت بحركة القومية تشويهات كبيرة وخطيرة، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى العمل.

فعلى مستوى الفكر تراجع التوجه العلماني والعقلي، وتراجع التوجه الاشتراكي أيضاً، وعلى مستوى العمل ارتبط النضال بالمؤسسات وبخاصة الجيش، وأخذت صيغ العمل تعبيرات جامدة ووحيدة، الامر الذي أدى الى مزيد من الانقسامات والانتكاس.

ازاء هذا التطور وهذه المصاعب كيف يمكن تحديد وتجديد العناصر الايجابية في حركة القومية العربية لمواجهة المصاعب والتحديات؟

ليس أمامنا الا دراسة الوضع الفكري لتحديد مضمون علمي للنضال السياسي، في ضوء دراسة الواقع القائم بكل تشابكاته وتعقيداته، واقتراح افكار تساعد على بلورة مضمون وشعارات المرحلة القادمة.

القومية العربية، بمفهومها السائد حالياً، وليدة العصور الحديثة. ورغم ان العرب، شأن الشعوب الاخرى، عاشوا في منطقة محددة جغرافياً، وكانت لهم صفات تميزهم عن غيرهم من الشعوب، ولهم لغة وتاريخ وخصائص نفسية تجعل منهم امة منذ وقت طويل، الا أن «القومية العربية» كحركة، ضمن المفهوم السائد الآن، هي حركة حديثة، نشأت وتطورت تعبيراً عن حالة جديدة. وهذه الحالة ميزت العالم بأسره تقريباً خلال القرنين الماضيين.

فبعد الكشوف البحرية، وبعد أن قامت وسادت الثورة الصناعية، ولدت مفاهيم جديدة عبرت عن نفسها بتشكيلات سياسية مختلفة عن التي سبقتها، بما في ذلك مفهوم القومية والامة والدولة القومية. فالأفكار والأشكال التي سادت اوروبا في بناء الدول، اثرت، بنسب مختلفة، على البلدان الأخرى، بما فيها البلدان العربية. فالعرب الذين كانوا جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وكانوا يناضلون في اطار هذه الامبراطورية، من أجل حياة أفضل وصيغة اكثر تكافؤاً مع العرق الحاكم لكن دون تفكير بالانفصال، كعرب، عن هذه الامبراطورية، ما لبثوا أن وجدوا انفسهم، نتيجة التطور وزيادة الوعي، لمواجهة موجة التذويب والالغاء، وتأثراً بالمفاهيم الجديدة التي بدأت تنتشر وتسود في أنحاء كثيرة من العالم، اكثر وعياً لهويتهم المختلفة عن الشعوب الأخرى التي كانت ضمن الامبراطورية العثمانية. ووجدوا أن النضال يجب ان يأخذ منحى جديداً، منحى يميزهم عن غيرهم أولاً، ويحقق، ثانياً، مطامحهم في الحرية والمساواة، ثم بتشكيل صيغة جديدة لهم أكثر ملاءمة لمتطلبات العصر.

من هنا كان تبلور القومية بمفهومها المعاصر، وكانت تعني عملياً مواجهة التحديات والمصاعب التي تزايدت في القرن الماضي، ثم في القرن الحالي، والوقوف في وجه التتريك والنزعة الطورانية التي كانت تهدف الى تذويب والغاء تميزهم، ثم تبلورت أكثر بالمناداة بإقامة الدولة القومية والانفصال عن الامبراطورية العثمانية.

ولأن الامبراطورية العثمانية، شأن الكثير من الدول في العصور الوسطى، قامت على اساس الدين، ولأن معظم مواطنيها من المسلمين، وكان الاسلام الرابطة الأساسية بين مواطني هذه الامبراطورية، فقد اتخذت الدعوة القومية، في هذه الفترة بالذات، وفي محاولة للتميز وتأثراً بالفكر الذي ساد أوروبا، صفة العلمانية، لكن العلمانية هنا تختلف عن العلمانية الأوروبية، لأن العلمانية الأوروبية نشأت وتجذرت في مواجهة الكنيسة وعباداتها، وكانت اكثر من مجرد فصل للدين عن

الدولة. بينما العلمانية في البلاد العربية كانت، بالدرجة الاولى في مواجهة الدولة القومية المتسترة بالدين، ومحاولة لتميز العرب عن غيرهم من الشعوب الاسلامية التي كانت تشكل الامبراطورية العثمانية، ولذلك لم تكن تعني فصلاً واضحاً وكلياً للدين عن الدولة أو عداء بينهما. وهذا يفسر، الى حد كبير هشاشة العلمانية العربية أولاً، ويفسر، بعد ذلك، اختلاط مفهوم الاسلام بالقومية، وبالتالي ظهور هذا المفهوم أو تراجعه تبعاً للعوامل والقوى التي تواجه حركة القومية العربية.

أخذ النضال في مواجهة التتريك منهجاً صاعداً، وتتابع تقدم وتبلور المواقف والشعارات من أجل الاستقلال وإقامة دولة عربية عصرية، وهذان العاملان بلورا فكرة القومية العربية وأعطياها تحديداً ومفهوماً عصريين. وقد استفادت حركة القومية العربية من الظروف العالمية التي سادت في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن، كما استفادت الدول المتصارعة والمتنافسة من حالة النهوض التي عمت المنطقة العربية، فتبلورت اكثر من قبل فكرة الوحدة العربية والدولة العصرية ومحاربة التخلف، وكانت فكرة الدولة والوحدة تعتمد بشكل أساسي النموذج الذي ساد في أوروبا.

في الربع الأول من هذا القرن، وبعد أن سقطت الامبراطورية العثمانية، وبدأ الغرب يتقاسم تركتها، بما في ذلك المنطقة العربية، وبعد أن تم التخلي عن الوعود التي قطعت للعرب قبل الحرب واثناءها، ونتيجة الوضع الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب، سواء في شكل استعمار مباشر ام في شكل انتداب، وتقسيم البلاد العربية بين الدول المستعمرة، فقد أخذ النضال في هذه المرحلة مساراً جديداً، بخاصة وأن الاستعمار الغربي لم يتخل عن أطماعه واحقاده الصليبية، ومن هنا تداخلت، مرة أخرى، مفاهيم القومية والدين، واصبح الدين، من جديد، قوة في مواجهة الاستعمار الغربي. أما الوحدة العربية التي كانت مطمحاً يعتقد بإمكانية تحقيقه بمجرد سقوط الامبراطورية العثمانية، فقد تحولت الى هدف غير قريب، والى شعار، وان كان يشكل قاسماً مشتركاً بين الكثيرين، الا ان الأوضاع «الجديدة» التي فرضها المستعمر جعلت هذا الهدف أكثر صعوبة من قبل، كما جعلت النضال من أجل الوحدة يصطدم بصعوبات خاصة بكل قطر. يضاف الى ذلك، أن هذا الهدف لم تكن له صورة واضحة ومحددة بأذهان الداعين له، مما أدى الى تفاوت الاجتهادات والصور التي ارتسمت له، وقد انعكس ذلك على النضال العملي من أجل تحقيقه.

في مواجهة الاستعمار الغربي، وبغياب النضال العربي الجماعي ونظراً لنشوء أشكال من الدول الصغيرة والتابعة، وقيام أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة عن السابق، فقد تعددت، وبالتالي تباينت، الصيغ المقترحة للمواجهة، بخاصة وان الفكر العربي، في هذه المرحلة، كان من الضعف والتشتت بحيث لم يستطع ان يقدم اجابات مقنعة، وبالتالي محركة للنضال الشعبي، مما جعل هذا النضال، في الغالب، قطرياً وعفوياً ولم يؤد، في النتيجة، الى تغييرات جذرية، سواء على مستوى مقاومة المستعمر أم على مستوى بناء الدولة العصرية، أما الوحدة العربية فقد ظلت شعاراً تزداد صعوبات تحقيقه.

في ظل أوضاع مثل هذه برزت، من جديد، الفكرة الدينية، وبرزت النزعات الاقليمية، وتبددت نضالات الجماهير في أكثر من قطر عربي، واهتزت فكرة القومية وتراجع شعار الوحدة العربية. وفي الوقت الذي أخذت شعوب كثيرة تناضل من أجل تغيير شامل، سياسي واجتماعي، فإن العرب خلال الفترة التي امتدت ما بين الحربين، لم يستطيعوا ان يحققوا انجازاً هاماً، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى الممارسة، رغم التضحيات الجماهيرية ورغم الاستعداد الشعبي.

ويمكن اعتبار غياب الفكر الموجه والقيادات الكفوءة هما السببان الأكثر أهمية في هذا الفشل، هذا رغم التحديات المتزايدة ورغم الاستغلال البشع. أما بعد أن قامت الحرب العالمية الثانية، وتغيرت الموازين والعلاقات الدولية، فقد شعر العرب أكثر من قبل انهم مستهدفون وموضع مساومة، فاندفعت الجماهير الى النضال والتضحية، وعبرت عن نزوعها الى الحرية بسلسلة من الثورات والانتفاضات، في المشرق والمغرب، تكللت أخيراً بالاستقلالات القطرية لأغلب البلدان العربية.

أما حين مهد الاستعمار الغربي، وخلال فترات عديدة ومتوالية، لقيام دولة صهيونية في فلسطين، ثم اقامها بالفعل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شعرت الأقطار العربية جميعاً، وان كان بنسب متفاوتة، انها مستهدفة جذرياً، مستهدفة بوجودها وبمصيرها. وشعر كل قطر أيضاً أنه غير قادر منفرداً على مواجهة هذا الخطر وهذا التحدي. ومن هنا اكتسبت فكرة القومية العربية وحركتها وجوداً حياً وفاعلية ظاهرة، واكتسبت معنى نضالياً بالدرجة الاولى.

صحيح ان هذا الوجود وهذه الفاعلية عبرا عن نفسهما بشكل رد فعل، وأخذا صوراً من التحدي للنفوذ الغربي، ثم بتبني دعوة عدم الانحياز، والدعوة الى الوحدة العربية، ومقاومة الوجود الصهيوني في فلسطين، الا أن هذا الوجود وهذه الفاعلية ما لبثا أن تعرضا الى الكثير من الاضطراب والتخبط نتيجة فشل الصيغ التي اقترحت تعبيراً عن الوجود والمقاومة، ونتيجة تخلف المؤسسات والأحزاب التي عبرت عن هذه الفكرة، وأخيراً نتيجة الامتحان القاسي التي تعرضت له هذه الفكرة في عام ١٩٦٧.

تأثرت، اذن، حركة القومية العربية بالمفاهيم التي سادت اوروبا خلال القرنين الماضيين، لكن كانت مشدودة أيضاً الى تراث يضرب في أعماق التاريخ، وقد تمثل هذا التراث بشكل خاص بالاسلام الفكري والسياسي، والذي عبر عن نفسه، خلال مراحل متعددة، بحيوية ظاهرة الأمر الذي جعل تأثيره يتبدى بأشكال ومراحل عديدة. ولما كان الهدف، في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن، هو الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، فقد كان التوجه القومي، بمعناه الأوروبي، هو الغالب، لكن ما كادت أوروبا المستعمرة المستغلة، والتي ارتبطت بالمنطقة العربية الاسلامية بتاريخ سلبي كانت من جملة صوره الحروب الصليبية ثم حروب القهر والاستعباد في المغرب العربي وتنكر اوروبا لوعودها أثناء الحرب بمساعدة البلاد العربية على الاستقلال وما تلا ذلك من استعمار مباشر لأجزاء كثيرة من الوطن العربي تدخل المنطقة العربية، حتى وجدت القومية العربية نفسها في مواجهة جديدة مع عدو يختلف عنها في الدين، فتحركت النوازع الدينية واتسمت الحرب بين الطرفين بالخلفية التاريخية لكل منهما، ومن هنا تراجعت النزعة العلمانية في محتوى القومية وتداخلت مرة أخرى مع الدين، بخاصة وأن الفكر القومي العربي لم يستطع أن يبني لنفسه نظرية متماسكة في مواجهة التحديات الكثيرة والمتنوعة التي بدأت تواجهه في هذه المرحلة.

وهكذا ظلت الفكرة القومية تراوح بين حدين متباعدين: الحد العلماني بالمفهوم الأوروبي، والحد الديني، وكان احد هذين الحدين يتغلب أو يتراجع تبعاً لمجموعة من الاعتبارات المرحلية أو المحلية. أما الأحزاب والقوى التي نشأت في بيئات مختلفة وذات طبيعة متجانسة، فقد طابقت في فهمها وطرحها بين مفهوم القومية والدين، لأن الاسلام في هذه البيئات كان يعني القومية أيضاً،

وكان يعني سلاحاً في مواجهة عدو قومي وديني معاً، كما حصل في بلدان المغرب العربي في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

ظلّ هذان المفهومان الملتبسان للقومية قائمين ومتعايشين، بخاصة وان دعاة العلمانية لم يملكوا، او لم يجرؤوا على طرح وجهة نظر ثابتة وكاملة ومستمرة، اذ اتسمت مواقفهم في هذه النقطة بكثير من الغموض والتراجع، وكأنهم بذلك يؤجلون مواجهة هذه المشكلة او لا يملكون حلاً لها، في الوقت الذي استمر دعاة الفكر الديني ينفون بشكل كامل ومطلق الدعوة القومية، ويعتبرونها خروجاً عن الاسلام وتحدياً له، وانها نزعة اوروبية لا تلائم الشعوب الاسلامية، بل وتتنافى مع تراثها.

يضاف الى ذلك، نشوء أوضاع وقوى زادت في التباس المفاهيم وتناقضها في كثير من الأحيان. فدعاة الانفصال عن الامبراطورية العثمانية والذين كانوا هم أنفسهم دعاة القومية العربية، أصبحوا، أو أصبح معظمهم في المرحلة الجديدة، قادة الدول القطرية، وبالتالي، أعطوا لمفهوم القومية والوحدة، في هذه المرحلة، معاني وصيغاً تلائم مصالحهم، وهذا أدى الى أن تظهر الفكرة القومية بمظهر يمين أو محافظ، الأمر الذي شجع المناوئين لها أو المناوئين لدعاتها على اضفاء صفات سلبية عليها.

ومما زاد في هذا الالتباس ايضاً أن الفكرة القومية، لأنها دعوة سياسية في مراحلها الأولى، خلت من بعد اجتماعي. ولكي تقوى على مواجهة الأفكار والقوى التي نشأت في ثلاثينات هذا القرن وما بعده، ـ وكانت أفكاراً وقوى تعطي الهم الاجتماعي والاقتصادي أولوية كبيرة وبعض الأحيان اولوية مطلقة فقد اتخذت مواقف سلبية، وبعض الأحيان معادية لهذه الأفكار والقوى، وبادلتها هذه القوى ايضاً السلبية والعداء. اكثر من ذلك، ولأسباب كامنة في هذه القوى أكثر مما هي كامنة في أفكارها، اتخذت القوى الماركسية على التحديد موقفاً رافضاً للقومية والوحدة، ثم موقفاً معادياً، الأمر الذي أدى الى خلق تناقضات عدائية بين طرفين، أو بين عدة أطراف، كان من الممكن ان تتحالف وأن تتكامل، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى العمل، لكن التحليل الخاطىء لتطور مجتمع معين أو عدم الكفاءة في استعمال أدوات التحليل الأساسية لفهم هذا المجتمع، وعدم التعامل معه ضمن معطياته الخاصة، أدت الى مزيد من الالتباس فالتناقض فالعداء.

ومن جملة القوى ايضاً التي ساهمت في خلق مزيد من التناقض، على مستوى الفكر أو على مستوى العمل، القوى الاقليمية والمصالح الاقليمية، فهذه القوى التي ابتدعت دعوات معينة وأنشأت لها «نظريات» موازية لها، ساهمت بأشكال ونسب مختلفة في خلق حالة من الالتباس، تكرست فيما بعد بالمصالح، وأشد ما يظهر ذلك في الدول النفطية، او الدول الأكثر غنى وتقدماً.

وهكذا نلاحظ ان الفكر القومي مرّ بمراحل عديدة، وكان يغلب عليه في كثير من هذه المراحل الغموض والحيرة والتجريب، وكان يتخذ مواقف متباينة تجاه عدد من القضايا، كل ذلك بسبب مجموعة من الافكار والعوامل والقوى الطارئة أو المؤقتة، دون أن تكون نابعة من نظرية ثابتة أو مستقرة، اي بكلمات أخرى لم تكن حركة القومية العربية تملك موقفاً نظرياً متكاملاً، وبالتالي، لم تكن تملك موقفاً واضحاً وعملياً تجاه الكثير من القضايا التي طرحت. وكانت هذه الحركة، في حالات عديدة، مدفوعة برد الفعل اكثر مما هي فاعلة، وكانت تبسيطية او تجريبية في حالات اخرى.

هذا لا يقلل من أهمية هذه الحركة أو فاعليتها، ولا يعني حكماً عليها أيضاً، إن هذا العرض السريع يصف حالة تاريخية في بعض ظواهرها المختلفة، ويشير الى ما يعتبره عوامل سلبية أو كابحة في هذه الحركة، ويطرح أيضاً مجموعة من المهام والتساؤلات يفترض مواجهتها وتحديد مواقف واضحة ازاءها.

واذا كان الكثير من الحركات والأفكار يخصب ويغتني بالتجربة ونتيجة التفاعل، فإنه يفترض بحركة القومية العربية، باعتبارها تياراً فكرياً وقوى جماهيرية وتطلعات مستقبلية، أن تستفيد من تجربة الماضي لكي تواجه أعباء الحاضر والمستقبل، وأن تمتلك الجرأة لمواجهة الأسئلة الأساسية في المرحلة الحالية والمقبلة، وأن تنتهج اسلوباً ايجابياً متفتحاً لكي تكتسب من واقع شعبها ومن تجارب الشعوب الاخرى، وهذا يقتضي مواجهة الأسئلة التي تعتبر أكثر أهمية وأكثر أساسية: فما هي هذه الأسئلة؟

أولاً: ما هي القومية العربية؟

القومية العربية رابطة تاريخية تضم وتجمع وتوحد المجموعة السكانية القاطنة في هذه البقعة من العالم، اعتماداً على اللغة والتاريخ والخصائص النفسية والمصالح المشتركة، وهي في مرحلتها الحالية حركة تحرر وطني وتغيير حضاري، تهدف الى توحيد الشعب والطاقات، والى تحرير الأرض والانسان، والى بناء صيغة جديدة لعلاقات داخلية وخارجية تعتمد الحرية والمساواة والعدل، وتساهم في اقامة عالم أفضل.

بهذا ينتفي عن القومية كونها عرقية، لأنها لا تعتمد العرق أو الدم اساساً لهذه الرابطة، فكل من سكن هذه البقعة من الأرض وارتبط بها وكان ولاؤه لها وحدها، اعتبر، كالآخرين، صاحب حق فيها بغض النظر عن انحداره السابق.

وهي ليست تعصبية، اذ تجعل الانتماء ارادة وولاء، وتنظر الى المواطنين نظرة واحدة ومتساوية، والى الشعوب الأخرى نظرة مساواة واخاء انساني، وتتعامل معها بهدف التعاون من أجل عالم أفضل خال من الاستغلال والتعصب.

وهي ليست عنصرية، ولا تقر بتفوق لنفسها أو لغيرها، وتعتبر الانسانية كلاً واحداً، وان التقدم والرخاء حق لجميع الشعوب، وان الحضارة تفاعل وتعاون وتبادل.

ولذلك، فإن القومية انتماء وليست فرضاً، وهذا الانتماء النابع من الارادة يستند الى عوامل اللغة والتاريخ والخصائص النفسية والمصالح المشتركة، هذه العوامل التي كونت شعب هذه المنطقة، اعطته، في الوقت نفسه، خصائص تميزه عن غيره من الشعوب.

وفي المرحلة الحالية تعتبر حركة القومية العربية حركة تحرر وطني وتغيير حضاري، وتمتلك من السمات والقوة والتطلعات ما يجعلها حركة تغيير شاملة، بهدف التحرر الكامل من الاستعمار والتبعية، واقامة نموذج حضاري اعتماداً على قواها الذاتية، وبالاستفادة من تجربتها التاريخية ومن التراث الحضاري الانساني أو بمقدار ما تمتلك من القوى والامكانيات وما يسندها من ارث تاريخي، وبمقدار انفتاحها على الحضارة العالمية المعاصرة والاستفادة من التقدم الذي احرزته

الانسانية، تستطيع أن تبني مجتمعاً قوياً معاصراً، يساهم مع المجتمعات الأخرى في خلق علاقات دولية متكافئة وفي مصلحة الانسانية والتقدم البشري.

بهذا المعنى، ومن أجل هذا الهدف، فإن حركة القومية العربية تضع ضمن أولويات نضالها توحيد الوطن والشعب توحيداً عملياً ونفسياً، من خلال تعبئة الجماهير في النضال من أجل أهداف واضحة ومحددة، وتعميم ثقافة واحدة، وافساح المجال أمام الشعب من أجل المشاركة الفعلية في عملية بناء المجتمع الجديد، ومن أجل اقامة دولة حرة وديمقراطية.

إن بناء الانسان والمجتمع والدولة لا يتم من أعلى أو خلال فترة زمنية قصيرة، وانما من خلال النضال اليومي الصبور والثابت، ومن خلال المشاركة الفعلية للجماهير وتعبئتها، ومن خلال تلبية مصالحها. وهذا البناء يتطلب عملاً مخططاً ودؤوباً وجدياً، ويتطلب مراعاة العديد من الاعتبارات والتراكمات والتنوع الذي حصل خلال فترات طويلة في التباعد والتشويه. ويجب أن تؤخذ في الحسبان أيضاً الفروق التي تميز منطقة عن اخرى، لكي يكون هذا البناء قوياً ونامياً ومستمراً.

إن توحيد المجتمع والدولة لا يعني مباشرة، الوحدة السياسية، اذ سوف تكون هذه الوحدة نتيجة للوحدة النفسية ووحدة المصالح، ووسيلة فعالة للدفاع عن النفس أمام الأخطار المصيرية، وتعبيراً عن الطموح من أجل اقامة نموذج جديد في عالم يمزقه الصراع والتنافس وتبدده الحروب المدمرة الفتاكة. ولهذا، ومن أجل توحيد المجتمع والدولة، يجب أن تبدأ عملية التوحيد طوعياً، ومن البدايات الاولى، وبمراعاة الفروق والتنوع الذي حصل في المجتمع العربي، لأن زمن الوحدات البسماركية قد انتهى، ولأن الوحدة، بمعنى التجانس والمطابقة، أو بمعنى الضم والالحاق، لم تعد ممكنة في ظل توازن اقليمي ودولي شديد الحساسية، ولأن الوحدة لا تعني فائدة لطرف وضرراً لطرف أخر، بخاصة الطرف الصغير، وانما هي صيغة من صيغ التعاون والتضامن والتقارب والتطور تمهيداً للوصول الى الوحدة السياسية، والتي ستكون نتيجة لكل المقدمات التي تسبقها وتهيىء لها.

ومن أجل الوحدة، وخلال النضال لبنائها، لا بد أن يكون الهدف الثابت والمستمر هو تحرير الأرض والانسان. تحرير الأرض من المستعمر والغاصب، وتحرير الانسان من العبودية والحاجة وتوفير الحرية والكرامة والعمل والرفاه له، وهذا يتطلب، ضمن خطة مدروسة وواضحة، حشد جميع القوى والامكانيات من أجل التحرير، ويتطلب أيضاً دراسة المرحلة دراسة علمية واعية من أجل توفير القدر الأكبر من الرفاه والمشاركة للمواطنين لكي يساهموا مساهمة فعلية في عملية التحرير وفي عملية البناء.

إن بناء صيغ جديدة، سياسياً واجتماعياً، وحضارياً ايضاً، في الأقطار العربية، وتطوير هذه الصيغ باستمرار، وبأكبر قدر من العقلانية والمشاركة، سوف يؤدي الى التقارب فالوحدة بين هذه الاقطار، لأن تطور هذه الأقطار ضمن نسق ايجابي، ومن منظور التكامل والتعاون سوف يساعد ويعجل في التوحيد السياسي، عكس ما يحصل في المرحلة الحالية، حيث يزداد التفاوت بين أقطار عربية غنية وأخرى فقيرة، بين اقطار تعاني من الكثافة السكانية وأخرى من قلة السكان، بين أقطار تضيق بالكفاءات واخرى عاجزة عن توفيرها، هذا عدا عن التعارض الحاصل في السياسات الاقتصادية، حيث تعتبر المصلحة القطرية او المصلحة الآنية، هي الأساس في قيام الصناعات

والمشاريع، وحيث تتكامل هذه الأقطار، لا فيما بينها، وانما مع السوق العالمي، وما يتولد نتيجة ذلك، الآن وفي المستقبل، من تعارض ومصالح متباينة.

إن قيام أوضاع منسجمة ومتكاملة بين الأقطار العربية لا يشكل خدمة وفائدة لهذه الاقطار، أو لكل قطر فحسب، وانما يشكل خدمة للعالم أيضاً، لأن العالم، بخاصة الغربي، المثقل بأنانيته وازماته، غير قادر على مساعدة هذه الأقطار، ولأن الثروة النفطية اذا كانت تشكل امكانية لبعض الأقطار العربية لتجاوز الحاجة المباشرة، والتغلب على الصعوبات التي تواجه أقطاراً كثيرة في المرحلة الحالية، فإن هذه الثروة الناضبة بطبيعتها، وبطريقة استغلالها الراهنة، سوف لن تكون في المستقبل وبالتالي سوف تضيع هذه الفرصة في الدول التي تعتبر نفسها غنية في الوقت الحاضر.

وبقيام أوضاع منسجمة ومتكاملة بين الأقطار العربية، ثم بوحدتها يتجسد مثل حضاري لما يجب أن تكون عليه البلدان المقهورة والمجزأة، وكيف يمكن أن تكون القوة الذاتية ليس في مصلحة هذه البلدان فقط، وانما لمصلحة الانسانية جمعاء.

ثانياً: القومية والأقليات

لا يكاد قطر عربي يخلو من وجود أقلية دينية أو عرقية، وهذه الأقليات جزء من صلب الوطن وسبب في تنوعه وغناه، وقد عاشت مع الأكثرية في تآخ وتعاون معظم الوقت، كما تفاعلت وأعطت أحسن ما تملك، سواء في بناء الوطن وحضارته وتراثه وثقافته، ام في الدفاع عنه حين يتعرض للأخطار. وفي الوقت الذي اختل فيه هذا التعايش كان ذلك نتيجة أحد سببين: اما بسبب تحريض طرف خارجي، أو بسبب طغيان جزء من الاغلبية على هذه الاقلية، مع الاشارة الى أن الأغلبية كثيراً ما تكون أقرب الى التسامح نظراً لشعورها بالتفوق والقوة، والاقلية، غالباً، أميل الى الانغلاق في محاولة للدفاع وحماية نفسها.

المسيحيون جزء من العروبة منذ بداية الدعوة الاسلامية، لهم مواقف وطنية مشهورة، حتى ضد من يشاركهم في الدين نفسه من المسيحيين الأجانب، وأبرز الأمثلة على ذلك موقف الغساسنة في مواجهة الدولة البيزنطية في بداية الدعوة الاسلامية، ثم موقفهم مع العرب المسلمين في الحروب الصليبية ضد الأوروبيين الغزاة. هذا الارتباط لم يتعرض لشك او لتساؤل طوال فترة ازدهار الحضارة العربية وتماسكها، لكن في فترة لاحقة، حين حكمت قوميات غير عربية، فقد ساد التعصب الاسلامي لبعض الوقت. ولحق المسيحيين بعض الأذى: هذا مع التنويه أن الأذى لحق المسلمين العرب أيضاً، الأمر الذي دفع الطرفين الى اعتبار هذا الأذى نتيجة كونهم عرباً بالدرجة الأولى، مما جعل الجميع شديدي الايمان والقناعة بضرورة التآخي لمواجهة الأجنبي، مسلماً كان أم غير مسلم. وقد ظهر هذا بوضوح حين تمت مواجهة الامبراطورية العثمانية، ثم المستعمر الغربي بعد ذلك، وان استعراض قادة التحرير ودعاة النهضة في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن تدلل على عمق الارتباط والتآخي.

ان الامبراطورية العثمانية، بتاريخها العدواني، سبب في تفجير التعصب والتعصب المقابل. ثم جاء الاستعمار الغربي ليستغل المخاوف والشكوك التي أحاطت بجزء من المسيحيين خلال فترة معينة، لكن النضال الوطني الذي تصاعد وامتد في مقاومة الامبراطورية العثمانية اولاً، ثم في

مقاومة الاستعمار الغربي بعد ذلك، والذي شارك فيه المسلمون والمسيحيون معاً، أقام اللحمة بين الطرفين من جديد، فساد شعور التآخي وذاب التعصب، وأصبح المسلمون والمسيحيون أخوة حقيقيين، وقد عبرت عن ذلك الشعارات التي سادت، والعلاقات التي قامت وتوثقت في تلك الفترات، ثم المشاركة الفعالة التي كانت للمسيحيين في كل المجالات السياسية والثقافية، والمناصب التي احتلها هؤلاء في الكثير من الاقطار، رغم أنهم من الاقلية.

لكن ازاء تراجع النضال الوطني، وعجز الحركة القومية عن تقديم الاجابة عن الأسئلة المصيرية المطروحة، وتنامي التيارات السلفية، الاسلامية والمسيحية، وتغذية بعض هذه التيارات في الخارج، عادت المشكلة لتطرح من جديد.

ان ظهور التيارات المذهبية والطائفية وقوتها يتناسب تناسباً عكسياً مع ظهور التيار الوطني القومي، فحين يقوى الأخير، وفي ظل المعارك الوطنية الحقيقية، فإن التيارات المذهبية والطائفية تتراجع وتضعف. أما في حال غياب هذه المعارك وفي حال اقتسام المغانم، او الحفاظ على الامتيازات، ولأن حركة القومية العربية لم تصهر الجميع بالمقدار نفسه، ولأن النهج العلماني في الحركة القومية ذاتها ليس من القوة والوضوح بالقدر الكافي، فإن التيارات المذهبية والطائفية تقوى وتشتد، بل ويمكن أن تصبح الأساس الذي تقوم عليه العلاقات.

لهذا، فإن قوة وحيوية الاتجاه القومي، وقدرته على أن يكون الوعاء الذي يضم الجميع، ووجود معارك ومهمات حقيقية، وسيادة الاتجاه العلماني، وحالة النهوض الوطني والقومي من اجل البناء والتحرير، وأخيراً تسامح الاغلبية وعقلانيتها، هذه الشروط وحدها الكفيلة بإعادة اللحمة والارتفاع فوق التعصب.

ظاهرة الانقسامات العربية والطائفية اذن ظاهرة آنية ومؤقتة، تنشأ نتيجة الخلل في وضع المجتمع، ولا يمكن معالجتها الا بمعالجة الخلل نفسه (ولا بد من الاشارة الى أن هذه الظاهرة عالمية، وقد امتدت الى مجتمعات متقدمة، وتدل على وجود أزمة).

أما الظاهرة الأخرى القائمة في أكثر من قطر عربي فهي ظاهرة الأقلية العرقية، وهذه الظاهرة لها مظهر وتختلف معالجتها من مكان الى آخر. فظاهرة «البربر» في شمال افريقيا تختلف نوعياً عن الظاهرة الكردية في العراق، فالبربر في الشمال الافريقي، الى جانب العرب، هم الأصول التي تحدر منها السكان الحاليون لهذه الاقطار، وقد حصل من الاندماج والتفاعل بين العرقين ما جعل المشكلة تذوب وتكاد تتلاشى، ورغم محاولات الاستعمار الفرنسي اثارتها في مراحل معينة الا انه لم يستطع. لكن في السنين الأخيرة، ونتيجة أسباب عديدة، بدأت المشكلة في الظهور من جديد، ويبدو أن وراء ظهورها مجموعة من الأوهام تغذيها طموحات داخلية وخارجية، اضافة الى اخطاء ولدت ردود أفعال في بعض المناطق، الأمر الذي يدفع الى الاقتناع أن معالجة هذه المشكلة لا تتم الا بمعالجة الأسباب الكامنة وراءها، تماماً كما تعالج المشكلة الطائفية: هذا مع الاشارة الى أن التنوع في الأصول التاريخية للسكان مصدر غنى وخصب وليس العكس، وبالتالي، يمكن الحفاظ على الاجزاء الحية من التراث، من فلكلور وعادات وثقافات محلية وتشجيعها، لا محاربتها ومحوها بالقسر والاكراه.

المشكلة الأخرى التي تتطلب المعالجة هي المشكلة الكردية، فالاكراد الذين يعيشون في

شمال العراق، يشكلون بيئة قومية متميزة ومختلفة، من حيث اللغة، ومن حيث السكن، وان كانوا قد شاركوا في معارك العراق الوطنية، ومشكلة مثل المشكلة الكردية لها ما يشابهها في مجتمعات اخرى، وقد استطاعت هذه المجتمعات حلها واستيعابها، لا بالالغاء أو التجاهل، وانما بتوفير شروط للتعايش المشترك وبالاعتراف بالحقوق القومية المشروعة، واخيراً بالحكم الذاتي والديمقراطي معاً.

ان الديمقراطية شرط اساسي الى أقصى حد لقيام هذا التعايش واستمراره، ليس بالنسبة للأقلية فقط وانما للمجتمع كله. فالديمقراطية صيغة للعلاقات تحكم الأغلبية والأقلية، فيما بينها وتجاه بعضها، اذ لا يعقل أن تتمتع اقلية بحكم ذاتي أو ديمقراطي، أو أن تتمتع بحقوق طبيعية اذا لم تتمتع الأغلبية بهذه الحقوق. وعليه، فإن الشرط الديمقراطي هو الشرط الاساسي لمعالجة هذه المشكلة معالجة جذرية. وتجدر الاشارة اخيراً الى ان من مصلحة الأكراد ان يكونوا جزءاً من عراق ديمقراطي خير من أن يكونوا شيئاً آخر.

ان مشكلة الأقليات في الوطن العربي لا تحل الا من خلال حل مشكلة الأكثريات، فما دامت هذه الأكثريات محرومة من حقوقها ومستغلة ومضطهدة فمن باب أولى أن تكون الأقليات محرومة ومستغلة ومضطهدة بمقدار أكبر. أما التوهم بإمكانية حل مشكلة الأقليات منفردة، من خلال اللامركزية او الحكم الذاتي وما شابهها من شعارات أو حلول، فإنه يسقط في الاختبارات الحقيقية، كما نلاحظ ذلك بوضوح في اكثر من مكان، وبخاصة في جنوب السودان.

ثالثاً: القومية والاسلام

القومية العربية والاسلام علاقة متشابكة ومعقدة الى اقصى حد، وتختلف هذه العلاقة عن علاقة اي دين بأي قومية، لأن أكثر القوميات التي تكونت في الغرب وتكاملت وأقامت دولها القومية، فعلت ذلك في ظل المواجهة مع الكنيسة، في الوقت الذي لم يقع مثل هذا الصراع بين القومية العربية والاسلام، بل اكثر من ذلك شكل الاسلام في فترات معينة وأماكن معينة مضموناً لهذه القومية، الأمر الذي جعل الالتباس قائماً. والصراع بين دعاة الدين ودعاة القومية مؤجلاً أو كامناً، لأن الحدود بين الاثنين غير واضحة وغير محسومة، وهذه المشكلة ستبقى قائمة وخطرة ما لم تواجه بموضوعية وعقلانية.

لكن قبل مواجه هذه المشكلة تجدر الملاحظة أن العرب، منذ بداية الدعوة الاسلامية، كانوا مادة الاسلام، اي حصل تطابق كامل بين العرب والاسلام في بداية النهضة العربية الاسلامية، واستمر هذا التطابق، ضمناً، حتى فترة متقدمة من العصر العباسي الأول، أما بعد ذلك، ومن خلال وجود أقوام عديدة في الاسلام، وصراع هذه الأقوام، تحت شعار الدين، على السلطة، ونتيجة تطور المجتمع العربي ـ الاسلامي من مجتمع بدوي رعوي الى مجتمع زراعي وتجاري، وظهور الطبقات والحرف، فقد ادى ذلك الى اختلاف الوضع عن السابق، اذ بدأ التركيز على الاسلام كرابطة وحيدة والتقليل، بالمقابل، من اهمية القومية، بخاصة العربية، لكي لا تحد أوتمنع من الوصول الى أعلى المستويات في اطار السلطة أو في الاطار الاقتصادي.

ومما زاد في خصوصية العلاقة بين القومية العربية والاسلام ايضاً أن العربية كلغة، هي

لغة الدين، بها جاء القرآن وبها تؤدى الصلاة، وهي لغة الثقافة والتعامل، وهي لغة التخاطب الأساسية بين المسلمين، كمجموع ليس خلال فترة الحكم العربي فحسب، وانما في فترات متأخرة أيضاً. ولذلك انطبع الاسلام بطابع العروبة كثقافة وقيم وكطريقة لفهم الحياة والعلاقات، وأثرت العروبة في الاسلام اكثر مما اثرت اي قومية بأي دين، ولذلك حصل هذا التطابق أو هذه العلاقة الخاصة بين الدين والقومية، وظهر ذلك بوضوح في فترتي الحروب الصليبية، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي في العصر الحديث، وبالتحديد في الشمال الافريقي.

علاقة الأديان الاخرى بإطاراتها البشرية علاقة مختلفة، اذ ظهرت هذه الأديان في مكان ثم انتقلت الى أمكنة أخرى، وفي الأماكن الجديدة اكتسبت الكثير من طقوسها وثقافتها وملامحها اعتماداً على حضارات وبيئات بشرية مختلفة.

الأمر الآخر الذي يجب أن يلاحظ هو أن الاسلام، ومنذ البداية، كان صيغة للحياة والعلاقات، ولم يكن مجرد دين مثل الأديان الأخرى، ولذلك اكتسب صفات ميزته في هذه الأديان، بخاصة المسيحية. وفي الوقت الذي بدأت الكنيسة تقوى ثم تسيطر، فإنها فعلت ذلك نتيجة تطورات حدثت في بنية المجتمعات المسيحية، اذ سيطرت نتيجة قوتها الاقتصادية بالدرجة الأولى، ونتيجة الخلل الذي أصاب المؤسسات السياسة التي كانت في مواجهتها. وفي فترة لاحقة، بعد الكشوف البحرية والتوسع الجغرافي، وبعد قيام التجارة الكبيرة والصناعة، أي بعد التطور الاقتصادي - الاجتماعي الذي حصل في اوروبا. بدأ الصراع بين الكنيسة والقوى الجديدة وكان هذا الصراع حاداً وعنيفاً، أدى في نهايته الى صيغة جديدة، في مظاهرها إبعاد الكنيسة عن ممارسة أي دور او تأثير سياسي، والى تحجيمها وانتزاع أغلب مكاسبها وامتيازاتها. ومن هنا نلاحظ فروقاً نوعية بين الاسلام والمسيحية، في بداية نشوء كل منهما، ثم بتطورهما، ونلاحظ ايضاً عداء تجاه الكنيسة وإبعادها عن التدخل في الشؤون الأساسية. وهكذا نلاحظ اختلافاً نوعياً في مفهوم العلمانية الأوروبية عن مفهوم العلمانية في الدعوات القومية في البلدان الاسلامية، بما فيها دعوة القومية العربية.

وتجدر الاشارة أيضاً الى انه مما زاد في التقارب بين الدين الاسلامي والقومية العربية، بخاصة في بعض المناطق، أن العدو الذي كان يواجه الجماهير كان عدواً قوميا ومسيحياً في الوقت ذاته،وكان لا بد من حشد جميع القوى النفسية الكامنة في هذه الجماهير، بما في ذلك القوة الدينية، لمواجهته، ولأن الاسلام كان دين الشعب، فقد اعتبر سلاحاً، ولذلك زاد التداخل بين مفهوم القومية والدين، ويبدو ذلك واضحاً في بلدان المغرب العربي، بخاصة في الجزائر.

ومما زاد في هذا التداخل، ان الهجمة الاستعمارية الغربية لم تقتصر في شراستها على الجانب المادي، اذ بلغت الجانب الروحي للشعب أيضاً، من خلال هجومها على مقدساته وقيمه بما فيها الدين، وكان هذا الغرب الاستعماري مدفوعاً بخلفية تاريخية مليئة بالحقد ورغبة في الانتقام، ولذلك وفي مواجهة هذا الهجوم الشامل، وللدفاع عن النفس، فقد استعانت الشعوب المضطهدة بكل قواها، بما في ذلك قوة الدين، لانها كانت تحس أن الغرب يستهدف وجودها وحضارتها ودينها.

ولاكتمال الصورة وابراز الخصوصية في العلاقة بين الدين والقومية، لا بد من الاشارة أيضاً الى طبيعة التدين التي تميز مواطني هذه المنطقة سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين، بخاصة

الفقراء منهم، لأن الدين لهؤلاء يشكل عزاء من نوع أو آخر، في الدنيا أو في الآخـرة، ولذلـك، فإن الفكـر العلمي الذي انتشر وسـاد في اماكن عـديدة قـابله فكـر غيبي، نتيجة التخلف ونتيجـة قوة التدين، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه الظاهرة على مدى طويل نسبياً، وبأساليب ربما تختلف عن الغرب، وباستبعاد هذه الخصوصية لا بصدمها وانكار وجودها.

بعد هذه الاشارات الى الخصوصية القائمة بين الاسلام والقومية العربية،وبالتـالي اختلافه عن علاقات القوميات الأوروبيـة بالمسيحية، لا بد أن نميـز بين شيئـين اثنين: الـدين والحركـات الدينية، فـإذا كان الـدين يشكل للعـرب ولحركـة القوميـة العربيـة عنصراً هـاماً في الخصـائص النفسية، من حيث الثقافة والتراث، ويمكن بالتالي أن يتم التعامل معه بطريقـة مختلفة عن تعـامل القوميات الاوروبية مع المسيحية او الكنيسة، فإن الحركات الدينية السياسية أخذت موقفاً رجعيـاً ومتعصباً، كما ان هذه الحركات، بمنطقها السائد، تشكل حاجزاً وعائقاً في اعادة تنظيم المجتمـع على اسس عصرية، كما انها لا تملك اجابة عن مشاكل العصر، كما لا يجوز ان ينظر الى الـدين أو التراث أو التعامل معهما من خلالها، او من خلال منطقها، كما أن الدين الاسـلامي بشكل خـاص لا يحتاج الى واسطة في عباداته او معاملاته.

ان السبب في قـوة التحركـات الدينيـة يرجـع بالـدرجة الأولى الى ضعف وعجـز الحركـات الأخرى، اكثر ممـا هو قـوة ذاتية في هـذه الحركـات، أو في استجابـة الجماهـير لها او لطـروحها السياسية والاقتصادية. ومن الثـابت ان قوة الحـركات الـدينية تكـون غالبـاً قوة آنيـة، وتتناسب تناسباً عكسيا مع تراجع الحركات الأخرى او عجزهـا، ويمكن في هذا المجـال الاشارة الى فتـرتين زاد فيهما المد الديني وقويت الحركات الدينية، الأولى بعد هزيمـة حزيـران/ يونيـو والثانيـة بعد الانهيار العربي اثر كامب ديفيد.

ازاء هـذه الخصوصيـة والتعقيد كيف يمكن ان تحـدد علاقـة اكثر صحـة واكثر دقـة بين القومية والدين؟

العلمانية، بمعنى فصـل الدين عن الـدولة وليس العـداء بينهما، أسـاس جوهـري في قيام الدولة، وفي علاقة المواطنين بها، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية.

المواطنون متساوون، ولا يجوز التمييز بين مواطن وآخر بسبب انتمـائه الـديني أو الطائفي، وتولي الوظائف لا يحدده سوى الولاء للوطن والكفاءة.

الاسلام جزء أساسي في تكوين تـراث الأمة العـربية، وقـد كان لهـذا التراث تـأثير هـام في اضفاء ملامح وخصائص معينـة على هـذا الشعب، تميزه عن غـيره من الشعوب حـرية الاعتقـاد وممارسة الشعائر الدينية مكفولان، ولا يجوز اجبار المواطن على اعتناق عقيدة أو حرمانه منهـا، أو منعه من ممارسة شعائرها، شرط عدم استفزاز الآخرين.

الحركات الدينية، بوصفها الحالي، حركات تعصب وانقسام في المجتمـع، ولذلـك لا يجوز ان تقوم على هذا الاساس في اطار العمل السياسي وان كان لها دور في العمل الاجتماعي والتربوي.

اعتماداً على ذلـك، ومن أجل اضفـاء مضمون حي وحيـوي على حـركة القـومية، لا بـد من استلهام التراث والتاريخ الحي للأمة، وتاريخ هذه الأمة في الجزء المهم منه، مستمـد من الاسلام،

ولذلك لا تعارض بين الفكرة القومية العلمانية العصرية التقدمية والتاريخ، كما لا وساطة بين الانسان والدين.

رابعاً: القومية والتراث والتاريخ

علاقة الأمة أي أمة، بتاريخها وتراثها علاقة عميقة ومؤثرة، لأنهما يشكلان سندا لها ومصدراً تستلهم منه القدرة على الصمود والاستمرار والتقدم، ولأن من شأن هذين العنصرين ان يضفيا، حتى لاشعوريا، على الأمة ملامح وخصائص تميزها عن الأمم الأخرى، فعلها معلن في التكوين النفسي للأفراد والمجموعات.

هذه الحقيقة كثيراً ما تستغل او تفهم خطأ، بخاصة من السلفيين، سواء في النظرة للتاريخ والتراث، أم في امكانية استعادتهما والعودة اليهما، أم في امكانية الاستفادة منهما. فالتاريخ بنظر هؤلاء صفحة ناصعة البياض ولا تقبل الا قراءة واحدة، هي قراءتهم، والتراث هو الماضي بكل جوانبه، وهذا الماضي، كما يرونه، يمثل الحقيقة المطلقة والنموذج الذي يجب ان يشاد مثله، بخاصة في مواجهة حاضر مليء بالظلم والاستغلال والضعف. هذه النظرة، اضافة الى خطئها فإنها مستحيلة التحقيق أيضاً. فالماضي ليس وضاءاً بهذا القدر، وليس خيراً كله كما يتصوره أو يصوره السلفيون، لأن في هذا الماضي أيضاً فترات مظلمة ومليئة بالقسوة والوحشية، رغم ان فيه أيضاً مآثر وأمجاداً وانجازات كبيرة، أما من ناحية امكانية اشادة مثل هذا الماضي، فإن الظروف الموضوعية، محلياً وعالمياً، قد تجاوزت هذه الامكانية وخلقت أوضاعاً وضرورات مختلفة لمواجهة الحاضر والمستقبل ضمن شروط جديدة وأساليب جديدة.

في مقابل النظرة السلفية التي تقدس الماضي وتحن اليه، وتعتبره المقياس الذي تحدد في ضوئه مواقفها، هناك النظرة «العصرية» و«العلمية»، وهذه النظرة تجرد الماضي من كل فضيلة وتعتبره عبئاً على الحاضر وكابحاً للتقدم نحو مستقبل افضل، ولذلك تطالب بقطيعة كاملة مع هذا الماضي.

كلتا النظرتين خاطئة ومرفوضة، فالنظرة السلفية تتكىء على الماضي وتجتره بكل ما فيه من أخطاء ومساوىء، وتحاول الترويج له، اذ بالعودة اليه تصلح حال الأمة وتستقيم أمورها، وهي بهذه الطريقة تعفي نفسها من معالجة مشاكل الحاضر، اذ تستعيد في الماضي مقولات مفرغة عمليا من المعنى الحقيقي، وضاربة صفحاً عما حصل من تطور وتغير وتعقيد في الواقع الحالي. أما النظرة الرافضة للماضي فإنها رغم مظاهر العلمية التي تدعيها، فإنها نظرة مستلبة وعاجزة عن اقامة علاقة مع الواقع، ومع النبض الحقيقي للجماهير والدوافع التي تحركها.

وازاء هذا الرفض تتهم الجماهير بالجهل والخرافة، ويتهم الداعون للاستفادة من التراث باللاعلمية وبتملق الجماهير.

في مقابل هاتين النظرتين كيف نقيم مع التراث والتاريخ علاقة جديدة وصحيحة؟

يجب اعتبار التاريخ ذاكرة للأمة، فكلما كانت هذه الذاكرة حافظة وقادرة على التمييز والاستفادة من تجارب الماضي، بخاصة من اخطائه وخيباته، وتوظيف ذاكرة الأمس لخدمة

المسقبل، دون التوهم لحظة واحدة أن التاريخ يعيد نفسه، أو أن الاحداث ذاتها يمكن ان تتكرر. فالتاريخ حركة سائرة دوماً الى الأمام، والأحداث، وان بدت متشابهة في بعض ظواهرها، الا أن شروطاً جديدة ومختلفة تتولد باستمرار، وبالتالي، فإن الحالات الجديدة والقوى الجديدة تملي معالجة مختلفة. واذا قيل في محاولة، لتمييز الانسان عن غيره من المخلوقات، أنه حيوان له تاريخه، فليس معنى ذلك امكانية اعادة التاريخ، وانما الاستفادة منه فقط.

في ضوء هذا التصور لا نعتبر التاريخ شيئاً مقدساً غير قابل للمس والمناقشة، أو غير قابل لقراءات وتفسيرات مختلفة، كما انه ليس اجابة عن الاسئلة الراهنة. انه مجرد ذاكرة، وبمقدار استيعاب التجارب ومحاكمتها تتوافر قدرة اضافية تساعد على مواجهة أعباء الحاضر والمستقبل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا نملك أن نعيد تشكيل التاريخ، أي الوقائع التي حصلت في الماضي، وفق رغباتنا، أو وفق ترتيب مختلف. قد يكون من الجائز اعادة قراءة التاريخ، أي الوقائع، قراءة أو قراءات مختلفة، لكن لا يجوز أن نبدِّل في جوهر هذه الوقائع أو في تسلسلها.

بهذه الطريقة لا نصبح أسرى للتاريخ، كما لا يصبح التاريخ صنماً، وبالتالي يمكن الاستفادة منه، ويصبح عاملاً ايجابياً مساعداً على النهوض والتقدم، وحافزاً لمزيد من التضحيات والتقدم، وليس كابحاً أو معيقاً.

أما التراث فهو تلك الحصيلة من المعارف والعلوم والفنون والآداب والعادات والانتاج المادي التي تراكمت عبر التاريخ، وكان نتيجة جهد مشترك ومتواصل لمجموع الامة، وانتقل كله أو أجزاء منه من جيل الى جيل ليشكل بالتالي مظاهر مادية ونفسية ونمطاً في السلوك والعلاقات، وطريقة في التعامل والتذوق

هذا التراث الذي هو حصيلة خبرات وتجارب الماضي، والذي تشذب وتغير وتطور خلال انتقاله من جيل الى آخر، والذي ضاع جزء منه نتيجة الاهمال أو نتيجة تدمير الغير، بمقدار ما يمكن أن يثري الحاضر والمستقبل، ويزود الجيل الحاضر والأجيال القادمة بخبرات ومعارف كبيرة، لا يمكن اعتباره كله، لأنه تحدر الينا من الماضي، شيئاً غير قابل لإعادة النظر والتصحيح والترميم والاضافة، كما لا يجوز النظر اليه على أنه نهاية المطاف وقمة الابداع وأكمل صورة من صور الحضارة.

ان التراث الشعري للعرب، مثلاً، والذي هو ديوانهم عبر أغلب العصور، كما يقال، يشكل فخراً لهم ويعطيهم ميزة بالمقارنة مع الشعوب الأخرى، لكن هذا التراث يجب الا يكون قيداً عليهم في المرحلة الحالية أو المقبلة. وما يقال عن الشعر يمكن أن يقال عن الأمور الأخرى، بما فيها اللغة، والتي تعتبر سبباً أساسياً في تشكيل الأمة العربية وخلق مناخ ثقافي لها ولكثير من الشعوب، خلال فترات تاريخية طويلة. ان هذه اللغة عبارة عن كائن حيٍّ ينمو ويتطور تبعاً لثراء الحضارة وتقدمها بالنسبة للشعب الذي يستعمل هذه اللغة، والعكس صحيح أيضاً. ولذلك وفي مواجهة العصر الذي نعيش فيه، ولتلبية متطلبات الحياة الجديدة، لا يمكن أن تقبل اللغة ضمن شكلها وحدودها كما كانت في السابق، وانما يجب أن تتطور وأن تغتني لتناسب العصر وحاجاته.

بهذا المعنى يمكن أن نفهم التراث وأن نتعامل معه بصيغة ايجابية، ويمكن أن يكون عنصر اثراء وتقدم، لا أن يكون سبباً في التخلف وتكريس الماضي.

ان التراث ـ كما هو التاريخ ـ يمكن أن يدفع ويساعد، اذا نظرنا اليه نظرة موضوعية، وأكدنا على الجوانب الايجابية فيه، واستخرجنا العناصر الحية منه، لكي تستمر وتنمو: واذا هضمناه هضماً جيداً، دون أن نغفل عن نبض العصر وحاجاته. أما اذا رفضنا هذا التراث جملة وتفصيلاً واعتبرناه متخلفاً وعبئاً على الحاضر والمستقبل، فاننا لا بد أن نملأ الفراغ الحاصل بحذفه بتراث حضارات أخرى، حضارات مختلفة، وعندها لن نكون قادرين على استيعاب هذا التراث الجديد وتوطينه، ولن نكون على اتصال أو تواصل مع تراثنا، مما يجعل العودة إلى الجوانب الحية فيه أكثر صعوبة.

ولذلك، يمكن اعتبار التراث سيفاً ذا حدين، حسب النظرة اليه، وحسب الوظيفة التي يسخر لها. فإذا كان يراد منه إعادة الماضي بتقاليده وأفكاره وأساليبه وعاداته، فسوف يكون قيداً وسبباً اضافياً في التخلف، كما لو أعدنا الحجاب الى المرأة مثلاً، أو منعناها من العمل. أما اذا أردنا ان تسود العقلانية، كما كان الحال في عصور عربية عديدة، وأردنا التفتح والتحرر واشراك كل القوى الكامنة أو المعاقة في الامة، وتعاملنا مع ذلك في ضوء بعض تجارب الماضي فنكون عندئذ قد غلبنا الجانب الايجابي في التراث، بخاصة وأن في هذا التراث أمثلة وحالات كثيرة يمكن أن يقتدى بها، حسب النظرة وحسب الهدف الذي يراد الوصول اليه.

في ضوء ما تقدم لا يمكن ان نعتبر الماضي، أو كل شيء في الماضي، مقدساً أو قدوة، اذ بمقدار ما في هذا الماضي من جوانب مضيئة وايجابية، فإن فيه أيضاً مثالب وفجوات يجب أن تنتهي وتتلاشى من حياتنا المعاصرة.

خامساً: القومية والقوى الاجتماعية

لكل مرحلة تاريخية من مراحل التطور سماتها الأساسية، وبالتالي لها اتجاهها وقواها وشعاراتها مع التأكيد أيضاً، بخاصة في بلدان العالم الثالث وفي البلدان العربية على التحديد، وفي هذه المرحلة بالذات انه كثيراً ما تتداخل المراحل والطبقات، ونتيجة لها القوى والشعارات، ويتولد من هذا التداخل الاضطراب وبعض الأحيان التعارض، الأمر الذي يدفع بحركات معينة الى تمويه مواقفها وشعاراتها بقصد تحقيق اكبر مكاسب ممكنة.

والقومية العربية باعتبارها حالة تاريخية، أو مجموعة مراحل متداخلة ومتلازمة، فقد اكتسبت وتشكلت بمفاهيم ومضامين متعددة ومتنوعة حسب القوى المتصارعة، ولذلك بدت في مواجهة الامبراطورية العثمانية بمفاهيم مختلفة عن المفاهيم التي واجهت بها الاستعمار الغربي، واذا كان هذا قد كشف، في بعض جوانبه، عن نواقص وأخطاء في مسيرة هذه الحركة خلال بعض الفترات، فقد أعطاها، بالمقابل، قوة لأنه دلل على مرونتها وعلى قدرتها في استيعاب أفكار ومفاهيم جديدة، بخاصة وأنها لا تزال في طور التشكل، وبالتالي، فهي تبحث وتغتني بما يجعلها تمتلىء بالمفاهيم والمضامين الملائمة للمرحلة التاريخية.

انطلاقاً من هذه النظرة، ولاعطاء مضمون ايجابي لحركة القومية العربية في المرحلة الحالية، لا بد أن نقرر حقائق اساسية:

تميزت حركة القومية بكونها تقدمية ومقاتلة، وهذه الصفة التي ميزتها عبر معظم معاركها

يجب أن تستمر، لكن استمرارها مرهون بمدى تبنيها لمواقف تقدمية، وان تكون سلاحاً بين الجماهير.

ومن هذه الحقائق أيضاً أن المجتمع، عبارة عن مجموعة من الطبقات، وهذه الطبقات في صراع حقيقي ومستمر، قد يخف الصراع وقد يأخذ شكلاً سلمياً او خفياً في بعض الحالات، لكنه لا يزول ولا ينتهي الا بانتهاء الاستغلال، وعليه، لا يمكن أن نموِّه هذا الصراع أو أن نفترض عدم وجوده، وبالتالي، لا يجوز أن نعتبر القومية شعاراً لاخفائه، أو أن نعتبر القومية اكبر من هذا الصراع وانبل في محاولة لأن نخلق سلماً طبقياً وهمياً.

هذه المسلمة الأساسية كثيراً ما حاولت الطبقات الرجعية اخفاءها أو تمويهها، أكثر من ذلك حاولت أن تعتبر القومية أكبر من هذه المسلمة اي فوق الصراع، ولذلك، وكنتيجة، أعطت هذه الطبقات للقومية مفهوماً رجعياً، الأمر الذي خلق بعض الالتباس في فترات معينة، أو لدى قوة معينة.

ومن الحقائق ايضاً أن التقسيمات الطبقية التي سادت في المجتمعات الصناعية، وفي فترات معينة، ليست هي ذاتها في المجتمع العربي، في هذه الفترة، أو ليست بالتضاريس والحجوم والتأثيرات نفسها، وعليه يجب أن نمتلك وعياً نقدياً أثناء تحليل المرحلة العربية الراهنة وان ندرس خصوصيتها.

هذه الدراسة النقدية لا تهدف الى تمويه الصراع الطبقي أو الى تمييعه بقدر ما تهدف الى رؤية جديدة للقوانين التي تحرك المجتمع، وان نأخذ بعين الاعتبار العوامل المستجدة والمختلفة عن مجتمعات أخرى. وفي هذه المناسبة لا بد من الاشارة الى ما خلفته الحقبة النفطية بالذات من تشويه طبقي، انعكس بتداخل معقد على التكوين الطبقي والعلاقة بين الطبقات، بخاصة في المرحلة الأخيرة.

ونتيجة لهذا السبب، وإضافة الى مستوى التطور في المجتمع العربي فإن تداخل المراحل والتداخل الطبقي معاً، يجعلان من الصعب اعتماد الصيغة الأوروبية، وربما من الخطأ ايضاً اعتبار تحليلات كانت صحيحة في المجتمع العربي ذاته خلال فترات سابقة صحيحة الآن، فما كان يسمى البرجوازية الوطنية في فترة معينة، وما كان يعتبر من البرجوازية الصغيرة في تلك الفترة، والمهام التي كانت تقوم بها هذه الطبقات في ظل تطور طبيعي، داخله الكثير من التغيير والاختلاف. وحتى البروليتاريا الصناعية أو الريفية التي كانت لها حدود معينة، فقد اضيفت اليها بروليتاريا من أنواع جديدة. وهذه الطبقات الجديدة ما كانت لتوجد لولا الحقبة النفطية ونشوء طبقات طفيلية لم تكن بهذا الحجم أو بهذه الأهمية من قبل.

هذا يتطلب تحليلاً جديداً، وربما أكثر تعقيداً، للمجتمع العربي لمعرفة أهم السمات والتطورات التي تميزه في المرحلة الجديدة، بهدف ان تكتسب القومية العربية مضامين ملائمة لهذه المرحلة، لأن الجماهير لا تزال تعتبر هذا الاطار ليس ملائماً لوعيها وتطلعاتها فحسب، وانما الأكثر تجاوباً مع أحاسيسها، والأكثر قدرة على تجاوز المصاعب التي تواجهها، اذ بعد ان جربت هذه الجماهير أشكالاً وصيغاً كثيرة، وبعد أن قارنتها في مرحلة المد الذي حصل أثناء صعود حركة القومية العربية، وجدت أن هذه الحركة أقدر وأقرب للاستجابة الى طموحاتها وتلبية حاجاتها.

اعتماداً على هذه الحقائق نخلص الى أن حركة القومية العربية لا يمكن أن تكون الا مع الجماهير، أي تقدمية، بمعنى أن تكون مستوعبة لروح العصر وضروراته، وبالتالي، يجب أن تكون سلاحاً للجماهير ومن أجل التقدم وليس العكس. وهي بهذا المعنى لا يمكن ان تكون رجعية، أو بكلمات أدق يجب ألا تكون. كما أن المقولات الخاطئة التي راجت في أوروبا، أو روجها بعض المستفيدين، من أن القومية فوق الطبقات، وأكبر منها، وانها بالتالي فوق الصراع الطبقي، وأنها ممثلة للأمة كلها، بكل طبقاتها، ان هذه المقولات ليست خاطئة فحسب، وانما يراد منها استغلال عواطف الجماهير، وبالتالي تفريغها او تحريفها.

ان القومية العربية، بمعنى ما ، وعاء او جبهة وطنية فعلية في مواجهة أعداء الوطن وأعداء التقدم، ولذلك لا يمكن ولا يجب ان تكون سلاحاً بيد المستغلين والرجعيين، او ستاراً لعرقلة الحسم الثوري والفرز الطبقي.

تبقى كلمة أخيرة: ان حركة القومية العربية التي دخلت في صراعات مع التيار الماركسي، أو مع المنادين بالتغيير الاجتماعي، يجب أن تستفيد من دروس وتجربة الماضي، وأن تكتسب من المناعة والجراة ما يساعدها على تجاوز المزالق، أو اوهام النبالة التي يحاول الرجعيون او القوميون المتعصبون الصاقها بها.

ان حركة القومية العربية، في المرحلة الراهنة. هي حركة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وهي الطريق المفضي الى الاشتراكية، وكل محاولة لفهمها ضمن مفاهيم أو صيغ أخرى من شأنها أن تفقد الجماهير واحداً من اهم الأسلحة المتوافرة لها الآن.

سادساً: القومية والوحدة

الوحدة هي التعبير العملي عن القومية، هي الصيغة السياسية المجسدة التي تدلل بها الأمة على وجودها الفعال والحقيقي.

هكذا كان التعبير بالنسبة لجميع او لمعظم الدول القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين، أي حصل التطابق بين الشعب والدولة من خلال الاطار السياسي الواحد. أما الدول التي لم تستكمل وحدتها فقد ظلت تناضل من أجل استكمالها، والعرب من جملة الشعوب التي ناضلت في الماضي ولا تزال تناضل في الحاضر من أجل الوحدة.

صيغة الشعب ـ الدولة هي اذن الصيغة الطبيعية، فإذا لم تقم ظل التعبير عن القومية ناقصاً، وظلت الوحدة هدفاً اساسيا للنضال. لذلك تعتبر حركة القومية، في المرحلة الحالية، ان من أبرز مهماتها تحقيق الوحدة العربية، وتفرض هذه المهمة سببين رئيسيين: الأول للبرهنة ولكي تعبر القومية العربية عن نفسها وجدارتها ووجودها الفعلي، وهذا يتطلب استكمال صيغتها العملية في الواقع، أي بالوحدة، لأن عن طريق الوحدة تستطيع الأمة أن تدافع عن نفسها في مواجهة الابتلاع والتفتت، وتكون أقدر على مواجهة أعباء الحاضر والمستقبل؛ الثاني، ان تيار الوحدة في وجدان الجماهير تيار عميق ومؤثر، ويشكل نقطة استقطاب هامة، ويعطي لكثير من المواقف دلالاتها الفعلية، لأن الجماهير التي عاشت في ظل التجزئة، وعانت من اذلال الأجنبي، وكانت لقمة سائغة للطامعين، تحس في أعماقها أن الرد لا يكون الا بالوحدة ومن خلالها.

في ظل هذه الحقيقة وهذا النزوع كيف تتحقق الوحدة؟

قبل الحديث عن كيفية تحقيق الوحدة لا بد من لفت النظر الى بعض الملاحظات:

الأولى، ان عدداً من الكيانات القطرية الحالية مصطنع تماماً، ونشأ نتيجة الصدفة، او نتيجة الأطماع أو التوسع الاستعماري، أو نتيجة اعتبارات آنية عارضة. وهذه الكيانات، بزوال المسببات التي أوجدتها غير قادرة على الاستمرار، ولذلك يجب أن نميز بوضوح بين الكيانات الكبيرة والقديمة، والتي كان لها وجود وملامح متميزة في فترات زمنية متعاقبة وبين هذه الكيانات المصطنعة. فإذا كانت الضرورة تقضي بمراعاة بعض الاعتبارات في العمل من أجل الوحدة، فإن هذه الاعتبارات تتفاوت بين قطر وآخر، بين فترة وأخرى.

الثانية، ان الضغط الخارجي الذي لا يزال يعمل ويؤثر، من أجل استمرار سيطرته على المنطقة، على تفتيت الأمة، وخلق كيانات مصطنعة فيها، كيانات طائفية او قبلية. وقد لاحظنا انه في السنين الأخيرة بذلت جهود ومحاولات كبيرة ودؤوبة من أجل اقامة هذا النوع من الكيانات، ولذلك، وفي اطار العمل من أجل الوحدة، يجب ان نميز بين الكيانات الفعلية وتلك التي نشأت بهذا الشكل.

الثالثة، ان «دولاً» معينة، وبعد أن يتم الكشف عن ثروات معينة معدنية على وجه التحديد، أصبحت عملياً ترفض أي صيغة من صيغ الوحدة حتى تستأثر بخيرات هذه الثروة وحدها، وابرز مثال على ذلك «الدول» النفطية في الخليج.

بعد هذه الملاحظات نعود الى السؤال الأساسي: كيف تتحقق الوحدة؟

لا بد من الاشارة الى ان عدداً من الدول استكملت وحدتها في فترة سابقة اعتماداً على القوة، اي قامت الوحدة نتيجة وجود مركز قوى، وهذا المركز استطاع ان يستقطب ويضم، ولجأ الى استعمال القوة ايضاً لتحقيق هذا الهدف.

وان دولاً اخرى استكملت وحدتها نتيجة ثورات شاملة قامت فيها، وكان من جملة أهداف هذه الثورات استكمال الوحدة القومية.

وأن دولاً غيرها استكملت وحدتها في ظل ظروف دولية عاصفة، بخاصة اثناء مراحل الانتقال الكبرى أو اثناء الحروب الدولية الكبيرة، اذ هيأت لها هذه الظروف والتغيرات الاستفادة والامكانية لاستعادة اجزاء من أراضيها كانت مسلوبة، او أن تتشكل ضمن صيغة جديدة تحقق وحدتها تحقيقاً فعلياً.

لقد حصل هذا، أو ما يماثله، في حالات كثيرة، وفي مراحل عديدة، وبالمقابل قامت وحدات قومية اخرى بالارادة الحرة المشتركة لبعض الشعوب، أي قامت الوحدة دون قوة وفي أوقات السلم نتيجة الرغبة والمصلحة المشتركة. وبهدف تصحيح أوضاع خاطئة سابقة.

لذلك لا يجوز أن نتصور طريقة واحدة لتحقيق الوحدة،قد تتحقق عن طريق الارادة والحركة المشتركة، وقد تتحقق من خلال تطورات كبرى تحصل نتيجة اختلال الوضع الدولي أو نتيجة تغيرات داخلية كبيرة تعصف بالمنطقة. هذا مع التأكيد ان ما كان يمكن أو يجوز أن يحصل في فترات سابقة، بخاصة استعمال القوة، قد اصبح الآن متعذراً أو على الأقل اكثر صعوبة بسبب العلاقات الدولية الشديدة الحساسية، ونتيجة التوازن الدولي القائم في المرحلة التاريخية الراهنة.

ان القوة آخر الوسائل التي يمكن ان يفكر باستعمالها من اجل قيام الوحدة أو لضم بعض الأجزاء، هذا مع مراعاة الظواهر التي اشرنا اليها سابقاً، والتي لا يمكن التساهل معها على أساس انها حقائق تاريخية، أو يمكن أن تعامل مثل أقطار او كيانات متميزة. بكلمة اخرى، قد تكون الانانية، نتيجة الثروة، السبب الذي يدفع بعض الكيانات الى عدم الاستجابة لرغبات الجماهير، وبالتالي الى عدم الاستجابة لمطلب الوحدة، الأمر الذي يستلزم اجراءات اضافية تحملها على التخلي عن الأنانية والتشبث، بخاصة وان هذه الثروة ملك مشاع، ولا فضل في وجودها لأي جهد، وانما هي هبة من الطبيعة، ومع ذلك، فإن الأمر من الحساسية والدقة مما يتطلب معالجة متروية ومتدرجة.

ومثلما أشرنا الى أن للوحدة اكثر من طريق، فإن لها اكثر من صيغة ايضاً، اذ تبدأ من الوحدة المركزية الكلية أي الوحدة الاندماجية الكاملة الى أن تصل الى تخوم الدولة الفدرالية، وبعض الأحيان الكنفدرالية، وما كان صالحاً او ممكنا في فترة معينة أو لشعب معين، قد لا يكون ممكناً الآن او صالحاً لشعب آخر، بخاصة بعدما مرت فترة طويلة من التجزئة الطويلة والمعقدة. لذلك لا بد من التأكيد ان ليس للوحدة العربية الشاملة أو لاي وحدة تقوم بين قطرين صيغة ثابتة ونهائية. ان صيغتها تتوقف على مجموعة من الاعتبارات، والتي تتحدد في حينها، وبشكل موضوعي، شريطة أن تكون وحدة مفتوحة، اذا كانت بين قطرين والا تشكل محوراً ضد أقطار أخرى، وأن تكون قابلة للنمو والتطور باستمرار.

ان اشتراط أن تكون الوحدة الشاملة، أو بين أي قطرين، او مجموعة من الأقطار، مركزية، او أن يكون لها شكل معين ومحدد سلفاً، يجعل قيامها صعباً اولاً، ويخلق مخاوف لدى الأقطار الصغيرة ثانياً، وربما يعرضها الى احتمالات سلبية اخيراً، كما حصل في اكثر من تجربة. وعليه فإن من الأفضل والأكثر جدوى أن تبدأ ضمن صيغة تراعى فيها الشروط الموضوعية الى اقصى حد، بما في ذلك الفروق بين الأقطار، والعوامل النفسية أو المحلية، ودرجة التطور، وان تكون قابلة للنمو والاستمرار. ان صيغة مثل هذه افضل من أن نبدأ بوحدة مركزية ثم نكتشف الفروق والعوامل المحلية، ونضطر الى التراجع بعد ذلك.

الوحدة لا تعني الضم والالحاق، كما لا تعني التماثل ايضاً، فأن تقوم وحدة بين قطرين أو اكثر، او أن تقوم الوحدة الشاملة، فالارادة الواضحة، والرغبة الحقيقية، والفائدة التي تراعي مصلحة كل قطر ومصلحة الأقطار مجتمعة، هي التي تصنع الوحدة، وهي التي تديمها وتحميها، أما اذا كانت الحاقاً أو ضماً لفائدة القطر الأقوى او الأغنى أو الأكثر عدداً، فإنها اذا قامت فهي معرضة لكثير من العوامل السلبية التي تجعل استمرارها صعباً او تولد شعوراً بالغبن والضغينة مما يعرضها لاحتمالات الانهيار.

حتى التماثل الذي يفترض البعض انه عنصر ايجابي، ويحاول تعميمه، كثيراً ما يكون عنصراً سلبياً، فالأقطار العربية التي هي بهذه السعة جغرافيا وبشرياً، والتي تأثرت بحضارات وعوامل كثيرة، والتي نمت في مناخات متنوعة، لا يشترط لقيام الوحدة بين أقطارها أن تكون متماثلة أو أن تكون متشابهة. ان التنوع الموجود في الأقطار العربية والاختلاف الموجود بينها، عنصر قوة وغنى وليس العكس.

استنادا الى ما تقدم، ونتيجة التجزئة الطويلة والحرص الذي تبديه الأنظمة للحفاظ على الكيانات، وللتفاوت الموجود بين الأقطار العربية من حيث التطور والكثافة السكانية ومستوى المعيشة، بسبب الثروات المعدنية ـ بخاصة النفط ـ التي وجدت في بعض الأقطار، وبسبب الفشل وخيبة الأمل التي واجهت بعض التجارب الوحدوية خلال العشرين سنة الأخيرة، فإن الوحدة، رغم انها محرك أساسي وتشكل أملاً للجماهير، تواجه صعوبات وعراقيل معقدة، ولذلك ينبغي معالجة الصعوبات والعوائق بكثير من الموضوعية والروية، ويجب أن تطرح الوحدة لا على انها الحاق وضم، وليست لمصلحة القطر الاقوى أو الأكثر سكاناًأو الأكثر فقراً، وليست الغاء للخصائص المحلية أو الفروق القائمة، وانما هي تعبير القومية العربية عن نفسها، وهي فائدة لكل الأقطار، ويراعى فيها درجة التطور، وتكون حماية وأفقاً لدخول العصر، بخاصة وان الأمة العربية بموقعها وامكانياتها المادية والبشرية، بتاريخها وتراثها وقدرتها على أن تلعب دوراً متميزاً واحدة من الأمم القليلة التي لم تستكمل وحدتها ولم تظهر كامل امكانياتها بعد.

سابعاً: القومية والعصر

من الأفكار التي تتردد في مواجهة حركة القومية العربية، أن عصر القوميات قد انتهى، وأن العصر الذي نعيش فيه يتطلب خيارات أخرى تتجاوز القومية، بخاصة في ظل الانقسام الذي يميز عالم اليوم. ومن جملة الخيارات التي تطرح عادة كبدائل: العلاقة الطبقية، علاقة الطبقة العاملة تحديداً والتحالف الطبقي، او العلاقة الدينية، اي رابطة الاخوة الاسلامية.

هذه الأفكار التي تتردد في مجتمعات معينة كبديل للعلاقة القومية، نشأت وراجت بسبب العجز عن تقديم اجابات عن الأسئلة الأساسية التي تطرح أولا، وبسبب قياس أوضاع المجتمع العربي على أوضاع مجتمعات أخرى مختلفة جوهرياً ونوعياً من ناحية ثانية، دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق، سواء من حيث استكمال تلك المجتمعات لوحداتها القومية، في الوقت الذي لم تصل الأمة العربية الى هذه الوحدة، أم من حيث وجود تناقضات تجاوزت مرحلة التحرر الوطني داخل هذه المجتمعات بخاصة بين الطبقة المسيطرة والطبقة العاملة، الأمر الذي يجعل من العسير حل هذا التناقض الا من خلال تغيير اجتماعي جذري، ونظراً لوجود مصالح بين الطبقات المسيطرة والامبريالية العالمية، وبالتالي عداء مستحكم بينها وبين الطبقة العاملة الوطنية، الأمر الذي يضطر الى البحث عن حلفاء، والى اقامة علاقات طبقية متجاوزة العلاقات القومية من اجل قهر العدو الطبقي المشترك.

هذا هو الخيار الأول، أما الخيار الثاني الذي يطرح فهو الخيار الديني أي الرابطة الدينية، وبالتحديد الأخوة الاسلامية التي تتجاوز الحدود القومية.

ان الرابطة الدينية حتى على فرض امكانية قيامها، لا يمكن أن تتجاوز الرابطة القومية او أن تكفيها، لأن الرابطة القومية هي الأساس في قيام المجتمعات، بخاصة في العصور الحديثة. ان الرابطة الدينية، اضافة الى استحالة تحققها في الواقع الراهن الا كرابطة معنوية، لا تتعدى التقارب والتعاطف. وهي تنطلق في معطيات متفاوتة ومن واقع مختلف، كما انها غير قادرة، وغير مؤهلة للاجابة عن مشكلات العصر الحديث اعتماداً على تجارب ماضية وجزئية، لأن الدولة

الدينية، بالمعنى الذي يفترضه السلفيون، لم تقم الا خلال فترات قصيرة جداً، لا تتعدى العصر الراشدي. وكانت تخضع في مراحل لاحقة للاهواء والاجتهادات والمصالح الأمر الذي لا يجعل منها نموذجاً او مثلاً يمكن أن يعاد تطبيقه في الوقت الحاضر.

استناداً الى ذلك، ولكي نصل الى تحديد يجعل الرابطة القومية هي الأساس، يجب علينا أن نعيد تأكيد بعض الحقائق الأساسية:

الأولى، ان الرابطة القومية لا تنفي، ويجب أن لا تنفي، وجود الصراع الطبقي في المجتمع العربي، شأنه شأن اي مجتمع آخر منقسم الى طبقات، ويجب أن لا يموه هذا الصراع بحجة المصلحة القومية العليا، كما يحاول الرجعيون أن يفعلوا، وبالتالي أن يعطوا للقومية العربية مفهوماً رجعياً.

ان الصراع الطبقي حقيقة قائمة وثابتة ولا يمكن نسيانها او تأجيلها، ولكي تكون القومية العربية سلاح العصر وسلاح الجماهير، يجب ان تكون بمضمونها الاجتماعي تقدمية، اي الى جانب الطبقات المسحوقة وضد الاستغلال.

الثانية، ان الرابطة القومية لا تنفي امكانية قيام تحالفات وعلاقات استراتيجية بين قوى التقدم العربية وقوى التقدم في العالم، بخاصة الطبقات العاملة في البلدان الرأسمالية والقوى الاشتراكية وقوى التحرر الوطني.

هذه التحالفات ليست بديلاً عن القومية او نفياً لها، بقدر ما هي تأكيد لتقدمية القومية العربية في هذا العصر، ولكنها عنصر أساسي في مواجهة الاستغلال الداخلي والقوى الراسمالية الخارجية. وبهذا المعنى ان حركة القومية، كحركة تحرر وطني، فصيل أساسي في بناء مجتمعات جديدة وعلاقات دولية جديدة تعتمد على التحالف والمصالح المشتركة في وجه القوى الرجعية والرأسمالية والعنصرية في الداخل والخارج.

الثالثة، ان الرابطة القومية ليست بديلا للرابطة الاسلامية، لأنهما، من حيث الأساس، لا يمكن لواحدة أن تكون بديلة عن الاخرى، فالرابطة القومية هي جوهر لعلاقة قامت على أساس لا خيار فيه، أي صفة ثابتة لشعب، كما هو ثابت لونه، في الوقت الذي تقدم فيه الرابطة الاسلامية نفسها كنظام سياسي واجتماعي بالدرجة الأولى، ولذلك، فإن المقارنة متعذرة. ولا يمكن للرابطة القومية أن تتغير نتيجة رغبة الفرد او الافراد، بمعنى آخر ان الرابطة الاسلامية مثل رابطة اي مجموعة بأي دين. هناك قضايا مشتركة، لكنها معنوية بالدرجة الاولى. فإذا كانت الكاثوليكية، مثلاً، دين الأغلبية في امريكا اللاتينية، فليس من شأن هذه الرابطة ان توحد او أن تقرب هؤلاء بكاثوليكيي افريقيا او جنوب آسيا. اكثر من ذلك ربما تكون هذه الرابطة سلاحاً لتمويه الصراع الحقيقي، او جعله يأخذ مساراً غير صحيح او غير صحي، بخاصة اذا ترافق مع التعصب والغوغائية.

ضمن هذا التصور لا يجوز أن تطرح القومية على أنها خيار أو بديل عن الماركسية. فالماركسية من جانب اساسي ينظر اليها ويتم التعامل معها باعتبارها محددة لقوانين تساعد على فهم الصراع وطبيعة الحركة في المجتمع ، اي هي نظام اقتصادي واجتماعي بالدرجة الأولى، وهذا

النظام لا يمكن أن يأخذ مداه الحقيقي ويتجسد الا في مجتمع له إطار قومي طبيعي، وله صلات صحية ومتكافئة بغيره في المجتمعات التي تشكل بمجموعها الانسانية.

وضمن هذا التصور أيضاً لا يجوز أن تطرح القومية على أنها خيار أو بديل عن الرابطة الدينية. فالدين رابطة معنوية، واعتقاد مبني على الاختيار الخاص، وهو شيء شخصي تماماً، حتى الصيغ والهياكل التي قامت، ولا تزال الى الآن، فقد قامت وجاءت لاحقة للدين. وهذه الصيغ والهياكل لكي تبرر نفسها وتحقق امتيازات ومكاسب اعتبرت نفسها الواسطة بين البشر والخالق، في الوقت الذي لا يحتاج الدين، بخاصة الدين الاسلامي، الى واسطة من أي نوع.

من ناحية اخرى ان المجتمع العربي، وان كان الدين الاسلامي هو دين الأغلبية، ويعتبر الدين الاساسي، من حيث كونه شكل ثقافة أو مناخاً نفسياً، فإنه ليس الدين الوحيد، فالمسيحية واليهودية وحتى الوثنية، عقائد موجودة وتدين بها مجموعات من المواطنين، بخاصة الديانة المسيحية، ولذلك، فإن من شأن اعتبار الرابطة الدينية هي الرابطة الوحيدة أو الأساسية أن تمزق المجتمع، وأن تخلق تناقضات بين ابناء الوطن الواحد، وان تشوه الصراع الحقيقي الذي يجب ان يدور حول قضايا أساسية وبين قوى متناقضة بشكل رئيسي.

ان القومية ضمن مفهوم تقدمي وديمقراطي، تشكل الصيغة الملائمة للمرحلة الحالية، وهي الرابطة التي توحد المجتمع، وتوفر له امكانية التقدم، كما انها تساعد على استبعاد التشويهات والانقسام وترتفع فوق الصراعات الثانوية او الهامشية.

ثامناً: الوحدة بين الشعار والتطبيق

مفهوم الدولة الكبيرة والدولة الصغيرة: الوحدة والدولة القطرية هل تعني القومية وتؤدي الى صيغة واحدة في تعبيراتها العملية؟ اثر فشل التجارب الوحدوية.

تكتمل صيغة القومية العربية في العصر الحديث من خلال توحيد الأمة في اطار سياسي عصري، وفي ظل مجتمع تسوده العدالة والتقدم. وفي سيادة الديمقراطية، أي حرية الرأي والتنظيم والتعبير والاعتقاد، وفي قيام علاقات متكافئة داخلياً ومع الدول الأخرى.

هكذا تعبر القومية العربية عن نفسها، لكن ما حصل عملياً ان ابرز تجليات القومية في مرحلتها المعاصرة، منذ أن بدأت الدعوة للانفصال عن الامبراطورية العثمانية وحتى الآن، تركزت في الوحدة العربية. وهذا الشعار، رغم اهميته، لم يحظ بالدراسة الموضوعية اللازمة، ولم يتجسد في صورة عملية قابلة للتطبيق، مما جعله شعاراً طوباويا في أحيان كثيرة أو على الاقل لم يوضع ضمن مجرى عقلاني وعلمي يؤدي الى تحقيقه في نهاية المطاف.

صحيح أن الأغلبية الساحقة من مواطني هذه الأمة تمتلىء حنيناً وتوقاً الى قيام الوحدة، وتعتبرها الصيغة التي تمكنها من الدفاع عن النفس، والصيغة التي تفجر الامكانيات، والتي تتجاوز مجرد الجمع للاجزاء، فإن هذا الشعار رغم أهميته وضرورة الاستمرار بطرحه، اصبح الآن أكثر صعوبة وتعقيداً من أوقات سابقة، لأنه أولاً لم يدخل في اطار العمل والانجاز اليوميين، ولأن ليس له تصور واضح ومتدرج ثانياً، بحيث ينتقل من مرحلة الى أخرى، ومن حالة بسيطة الى

حالة مركبة تليها، اذ ظل مجرد شعار يحرك العواطف لكن لا يبني الدولة، ولأنه ثالثا اصطدم بتجارب فاشلة وبتراجعات متوالية، بحيث فقد جزءاً من عمليته أو جزءاً من مصداقيته، وبات يحتاج الى الكثير من الجهد، لا من أجل اقناع الجماهير به، وانما لإقناعها بإمكانية تحقيقه عملياً.

في ضوء هذا الوقع ثم ما ترتب عليه من تعقيدات اضافية، بخاصة بعد ان تكرست الصيغة الاقليمية أو كادت، وبعد أن تدعمت هذه الصيغة بالمصالح المادية للطبقات الحاكمة، أو نتيجة لاكتشاف الثروات المعدنية، بخاصة النفط، وبعد أن بدأت الانقسامات الطائفية والمذهبية تفعل فعلها في أقطار عديدة، نتيجة الامتيازات التي تتمتع بها شرائح من القوى الطائفية والمذهبية، وبعد أن تنبه الغرب الى القوى الكامنة في حركة القومية العربية، ومدى العداء الذي تكنه للغرب الرأسمالي. في ضوء هذا الواقع لم يعد يجدي أن يطرح شعار الوحدة بصيغته العامة أو السابقة رداً على هذه التحديات والثغرات، أي أن الوحدة لم تعد تعني شيئاً حقيقياً وهاماً الا بمقدار الصيغ العملية والواقعية التي يطرح بها وتجسده.

ومن هنا، ولإعادة الثقة الى الجماهير، ولاستعادة مصداقية هذا الشعار وعمليته، ربما يصبح من الضروري أن تقلب المعادلة التي طالما تم طرحها طوال الفترات الماضية: بكلمة أخرى، ان كل خطوة عملية، مهما كانت صغيرة، في اتجاه الوحدة، هي وحدها التي ستقود الى الوحدة، اذا كانت هذه الخطوة جزءاً من عمل كبير مخطط، وكانت بتوقيتها وطريقة تنفيذها صحيحة ومحكمة. ومن هنا تبدو المزايدة أو الصيغ المتطرفة، لقيام الوحدة هي عمليا ضد الوحدة، فإن يشترط لقيامها مثلاً فورية أو مركزية، بخاصة في المرحلة الحالية، أو أن لا تقوم أي صيغة أقل منها أو بديلة عنها، ان من شأن هذا الطرح الاجهاز على الوحدة لا الرغبة في تحقيقها، وأن تلغى خصوصية كل دولة تدخل في إطار الوحدة، أو ان تسيطر الدولة الكبيرة على الدولة الصغيرة، أو ان تستبد الدولة الغنية بالدولة الفقيرة، أو أن تدفع الدولة المتخلفة ثمن تخلفها بالقهر والاعاقة والتعالي، ان من شأن هذه النظرة أو المعالجة لمسألة الوحدة أن تجعلها أكثر صعوبة وابعد، وان تجعلها مهددة ومعرضة للسقوط على فرض قيامها.

ان الوقوف عند بعض التجارب، وعند بعض الطروحات للوحدة تثبت الخطأ أو سوء النية، وتثبت عدم الرغبة أو عدم الجدية، فوحدة مصر وسوريا، مثلاً، سقطت أو على الاقل تراجعت قبل الانفصال، اذ بعد ان بدأت بذلك الزخم العارم، وبعد ان كانت تتويجاً لمرحلة تاريخية كاملة، أخذت بالتآكل ثم بالتراجع نتيجة الأخطاء والتجاوزات التي رافقت التطبيق، مما ساعد وسهل امكانية التآمر ثم الانقضاض، بحيث انها سقطت ازاء أول امتحان جدي واجهته، طبيعي لا يمكن اغفال عنصري التآمر الخارجي والتواطؤ الداخلي، لكن هذين العنصرين كان من الممكن مقاومتهما، وبالتالي افشالهما، لو أن دولة الوحدة راعت مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بدولة الوحدة ككل، وسوريا بشكل خاص.

ان التطرق الى هذه التجربة لا يعني ادانة او تقويماً كاملاً، وانما لفت النظر الى صيغة من الصيغ التي ربما لم تقم على أسس صحيحة منذ البداية، أو لم تراع مجموعة من الاعتبارات والثوابت لجعلها تستمر وتترسخ بعد ان قامت، وهي بالضرورة تحتاج الى تقويم موضوعي صارم، وفي كل الجوانب، لا ان نكتفي بتحميل العنصر الأجنبي أو التواطؤ الداخلي مسؤولية فشل هذه التجربة.

وما يقال عن تجربة الوحدة بين مصر وسوريا يمكن أن يقال عن مجموعة التجارب أو المشاريع الوحدوية التي طرحت خلال السنين الماضية، فالوحدة الاندماجية التي اقترحت بين سوريا والعراق، والتي كانت منها وفيها ان تذوب حقبة طويلة، نسبياً، من العداء وتضارب المصالح والمواقف، وحتى الحساسيات، وان تندمج جميع المؤسسات، والتي تربت على العداء والتناقض فيما بينها، دون فترة من الاختبار واستعادة الثقة، ودون تدرج في الاقتراب والتلاحم، ان تلك الصيغة بمقدار ما تبدو وحدوية في الظاهر بل ومفرطة في وحدويتها، كانت تعني العكس تماماً، أو هذا ما حصل عمليا على الأقل، وخلال فترة قياسية في قصرها.

ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن مشاريع الوحدة أو الاتحاد التي اقترحت أو «قامت» بين مصر وسوريا والعراق، وبين مصر وسوريا وليبيا وبين ليبيا وتونس، وبين ليبيا والسودان ومصر، وبين اليمن العربية واليمن الديمقراطية.

ان هذه المشاريع، لدى بعض الأطراف على الأقل، ليست جدية وليست عملية، اذ انها بمثابة رد على حالة طارئة، أو احراج لبعض الأطراف او رد عليهم، أي ليست وليدة دراسة موضوعية أو نتيجة قناعة أو رغبة حقيقية، وكانت في الغالب فوقية وشكلية، الأمر الذي جعل شعار الوحدة ذاته يتعرض الى مزيد من التعقيد والصعوبة، والى ان يفقد مصداقيته. أكثر من ذلك جعله اقل اهمية وتأثيراً مما كان في اوقات سابقة.

ان مسألة الوحدة الآن تتعرض الى أصعب امتحان منذ أن طرح هذا الشعار، لأنه أصبح شعار الفئات الحاكمة أكثر مما هو شعار الجماهير وقواها السياسية، وأصبح شعاراً فوقياً وليس شعار العمل اليومي وانجاز العمل اليومي، وأصبح شعاراً للالهاء والتخدير والمزايدة والاحراج أكثر مما هو تقارب وتعاون وصدق وتحالف على مستوى النضال بين الجماهير من أجل حياة أفضل. وبهذه الطريقة أفرغ الشعار من محتواه الثوري أو كاد وأصبح مجالاً للابتزاز والالهاء وكسب الوقت، كما تحول الى اداة بيد الحكام من أجل القمع أكثر مما هو سيف بين الجماهير، لذلك، فإن اعادة النظر الجدية في كيفية تحقيق الوحدة أمر بالغ الاهمية الى أقصى حد، ويتطلب مواقف أكثر وعياً واكثر مسؤولية من القوى السياسية لكيفية التعامل مع هذا الشعار وطرحه، أو لاتخاذ مواقف من الذين يطرحونه دون أن يعنوه أو أن يكونوا جديين بالمقدار الكافي حين يطرحونه.

لقد اصبح أكثر «الداعين» الى الوحدة هم أكثر الذين يقاومون الوحدة أو الراغبين في تحقيقها. واذا ارتبطت الوحدة بقوى سياسية خلال فترة معينة، فإن جدية هذه القوى تتمثل بالدرجة الأولى في الالتزام بهذا الشعار وتحقيقه عملياً، وأن تكون أكثر أمانة ووفاء في العمل لا أن تستغل الشعار للوصول الى السلطة فقط.

هل للوحدة صورة واحدة؟

أشرنا من قبل الى انه لاكتمال صورة القومية لا بد أن يكون لها اطار سياسي يجمعها، وارادة مشتركة موحدة تعبر عن نفسها من خلالها. أما شكل هذا الاطار السياسي ومراحل قيامه، وبالتالي اكتماله، فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العوامل، وهذه العوامل ذاتها متغيرة ومتطورة باستمرار، بحيث يشكل توافرها امكانية للانتقال الى مرحلة أعلى وهكذا.

بكلمات أدق، لا يمكن ان تقوم الوحدة بين عشية وضحاها، كما يقال، وانما تحتاج الى اقتناع كامل من الذين يدعون الى قيامها. وتحتاج الى نضال يومي حازم، بحيث تصبح هدفاً وشعاراً وعملاً للجماهير كلها، وتحتاج ايضاً الى تصور علمي وعملي لمراحلها مرحلة بعد أخرى، بحيث تقود كل مرحلة الى التي تليها، وتحتاج أخيراً الى تدرج وتفاعل يساعدان على زيادة التلاحم وتعزيز العناصر الايجابية، وبالمقابل معالجة السلبية المعيقة التي تكونت عبر فترة طويلة من التجزئة والتباعد.

ان الوحدة العربية التي يفترض قيامها ليست هي الجامعة العربية القائمة في الوقت الحاضر، والتي اعتبرت، وقت قيامها، سقفاً للعلاقات التي يجب أن تقوم بين ابناء الأمة العربية، كما أن الوحدة العربية لا تعني الدولة المركزية أو الاندماج الكامل والفوري لاجزاء هذه الأمة. ان بين هذين الحدين يمكن أن نجد صيغة او مجموعة من الصيغ، وأن ننتقل من مرحلة الى اخرى، وأن توجد الشروط والظروف التي تساعد على قيامها واستمرارها وتطورها.

لا يمكن أن نتصور قيام وحدة، يراد لها أن تدوم وتستقطب، بين قطرين متباعدين جغرافياً او سياسياً، فوحدة، مثلاً، بين البحرين والجزائر، حتى على فرض امكانية قيامها، لا يمكن أن تكون جدية أو عملية، وبالتالي، لا يمكن أن تشكل نواة لوحدة أوسع. ووحدة بين اليمن الديمقراطية مثلاً، والمغرب متعذرة ايضاً في ظل التباعد الجغرافي والسياسي معاً.

وكذلك الحال فيما يتعلق بشكل هذه الوحدة، إذ لا يشترط سلفاً أن تكون لها صيغة واحدة، أن تكون مركزية مثلاً. ان الشرط الايجابي والأهم في قيام أي صيغة وحدوية ان تكون متطورة باستمرار، وأن تكون قابلة للاستقطاب.

ان العامل الجغرافي يلعب دوراً اساسياً في قيام الوحدة، ولذلك يجب أن يفهم هذا العامل وأن يوظف بشكل ايجابي من أجل قيامها. فالأقطار المتجاورة أو المتقاربة مهيئة اكثر من غيرها لقيام علاقات فيما بينها. وهذه العلاقات إذا كانت منفتحة، ولا تشكل محاور، يمكن أن تعتبر خطوات في اتجاه الوحدة.

اعتماداً على هذا العامل، وإذا أخذنا بعين الاعتبار العوامل الأخرى، السياسية والاقتصادية وحتى التاريخية، يمكن تصور قيام «وحدات» بين مجموعات من الأقطار تؤدي في النتيجة الى قيام الوحدة الشاملة.

فوحدة الجزيرة العربية والخليج، مثلاً، فيما إذا قامت، والتي يجب الا تكون مقصورة على الأغنياء، يمكن أن تكون ركناً في الوحدة الشاملة، ووحدة مصر والسودان وليبيا تفرضها وتسهلها عوامل وشروط عديدة، ووحدة العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين ممكنة وتتوافر لها مقومات اساسية، وكذلك الحال بالنسبة للمغرب العربي بأقطاره الثلاثة.

هذه «الوحدات» التي نفترض امكانية قيامها، وفي حال توافر شروط ايجابية، هي الطريق الى الوحدة الشاملة. أما القفز فوق هذه الامكانية أو هذه الفرضية. وهي وحدها الواقعية والعملية، من أجل صيغ مختلفة للوحدة، فأغلب الظن أن لا تؤدي الى تسهيل قيامها، بخاصة في ظل الظروف الاقليمية والعالمية القائمة في الوقت الحاضر.

لا يعني هذا أنه الشكل الوحيد، لكنه أقرب الأشكال الى الواقع وأسهلها تناولاً وامكانية، وبالتالي أكثرها عملية مع التأكيد مرة أخرى على مجموعة من الشروط الاضافية:

أن تكون هذه الصيغ مرحلية، اي ليست نهائية، او بديلاً عن الوحدة الشاملة، وأن تكون منفتحة، اي لا تشكل محاور متناقضة ومتصارعة والا يكون قيامها سبباً يمنع قيام علاقة بينها وبين الوحدات الأخرى، وأن تتطور من خلال التفاعل والزمن لتصبح أكثر فأكثر اقرب الى الوحدة المركزية.

والى حين قيام هذه «الوحدات» أو ما يماثلها، يمكن أن تقوم وحدات أصغر منها بين قطرين او مجموعة من الأقطار، لكن يشترط لقيامها ان تكون نواة لوحدات أكبر أو تمهيداً لخطوات أعلى تعقبها وتكملها، وكما اشترطنا مجموعة من الشروط والضوابط في الوحدات الجغرافية فمن باب أولى ضرورة توافر هذه الشروط للوحدات التي دونها.

ولكي تكتمل صورة الوحدة وتكون ضرورة معبرة عن حاجة الجماهير ومستقبلها، لا بد أن تقترن بهدف اقامة المجتمع الذي تسوده العدالة والتقدم.

ان هدفي العدالة والتقدم لا يقلان أهمية عن قيام الوحدة ذاتها أو بالأحرى يجب أن يتوافرا من أجل قيامها، إذ رغم أن الوحدة هدف بذاتها وضرورة يفرضها منطق الاشياء اي يجب أن تكون هي القاعدة، والتجزئة هي الحالة غير الطبيعية، فإن قيامها في العصر الحديث يرتبط ايضاً بضرورة اقامة مجتمع من نمط جديد، مجتمع نقيض للقائم حالياً. بعبارة أخرى مجتمع يرتكز على علاقات صحية ومتكافئة، تحقق الحرية والعدالة والقوة والتقدم. وأن أهدافاً بهذا الحجم وبهذه الأهمية لا يمكن أن تحققها الا الجماهير المحرومة والمسحوقة، والتي عانت الكثير في ظل الأوضاع الراهنة. أما الأنظمة الحاكمة، والتي قد تطرح بعض المشاريع الوحدوية، وتكون غالباً على شكل هبات أو رشاوى، فإنها تهدف، بالدرجة الأولى، الى كسب جزء من الجماهير أو الى كسب الوقت.

أما كيف تحشد الجماهير لتحقيق هذا الهدف، فإن الأمر لا يقتصر على تحريك طموحها واستنهاض هممها،وانما يتطلب ايضاً وجود مصالح حقيقية لها، ويتطلب زيادة وعيها وإشراكها فعلياً في النضال. بهذه الطريقة لا تعود الوحدة العربية هدفاً معنوياً فقط، وانما تصبح قوة مادية تحرك وتستقطب وتصبح هدف النضال اليومي، كما تخرج من مزايدة الحكام وابتزازهم، وتخرج أيضاً من هيمنة أو احتكار بعض القوى السياسية التي تدعي وحدها صفة القومية وبالتالي تمثيلها.

ان تحقيق العدالة في المجتمع العربي، في الظروف الحالية أو في المستقبل، ظروف القهر والاستغلال والتفاوت، يكتسب أهمية اضافية ويولد قوى جديدة لدى الجماهير، مما يجعل امكانية قيام الوحدة أكثر وأقوى، لانها تأخذ صوراً وأشكالاً في النضال اليومي، وتصبح هدفاً دائم التحقيق، أي تتحول من كونها مجرد شعار، او ورقة بيد الأنظمة، الى انجاز يومي وفعلي في العمل السياسي.

وما يقال عن ضرورة ارتباط الوحدة بالعدالة يقال أيضاً عن ضرورة ارتباطها بالديمقراطية، وهذا الارتباط لا يتحقق كنتيجة، وانما كممارسة وصيرورة في حالة الاكتمال الفعلي من خلال العمل اليومي. فالممارسة الديمقراطية، وقيام علاقات ديمقراطية، وتمتع الجماهير بهذا الحق،لا يسهل

قيام الوحدة فقط، وانما يعطيها أيضاً، وسلفاً، مضموناً تقدمياً وايجابياً، حالياً وفي المستقبل معاً.

ان مطلب الديمقراطية لا يقل اهمية عن الوحدة ذاتها، اذ اضافة الى كونه مطلباً حيوياً للجماهير، فإنه المحتوى الحقيقي والفعلي الذي يجب أن تكون عليه هذه الوحدة، وهو أيضاً المناخ الذي يساعد على قيامها ثم على استمرارها وحمايتها بعد أن تقوم.

وهذا المطلب يشكل ضمانة وحلاً في آن واحد، فهو يضمن قيام الوحدة من خلال الارادة المشتركة للأقطار ومساهمة الجماهير في قيامها، وبالتالي قيام العلاقات على أسس من التكافؤ والرضا، وهو حل لمشكلات الأقليات العرقية والدينية والمذهبية، اذ ما دامت الديمقراطية هي الاطار الذي تقوم عليه العلاقات في المجتمع، فإن مشاكل الأقليات التي تظهر وتستفحل في مجتمع غير ديمقراطي، تجد لها حلاً على اعتبار أنها جزء من مجتمع تتمتع به الأغلبية ايضاً بحرية الراي والاعتقاد، وبالتالي، فإن مشكلة الأقلية ستجد لنفسها حلاً ما دامت مشكلة الأغلبية قد حلت، ولا يمكن تصور العكس، كما تروج بعض التطبيقات التي جرت في أكثر من قطر، حيث ادعت اعطاء هذه الاقليات حق الحكم الذاتي واللامركزية، لأن أيا من هذه الحقوق لا يمكن أن تكون قائمة وفعلية الا في مجتمع يتمتع بمجموعه، وخصوصاً بأغلبيته، بحق الحكم والتقرير، أي بالديمقراطية.

ان الديمقراطية ليست نتيجة لاحقة أو هدفا بعيدا، وانما هي ممارسة وعلاقات ونمط معين من التفكير والتعامل، بدءاً من أصغر خلية في المجتمع وحتى قمة السلطة، ولا يمكن أن تتكرس الا من خلال الممارسة الفعلية، كما أنها تغتني وتتكامل من خلال التجربة والعمل.

وتجدر بنا الاشارة أخيراً الى أنه في حال غياب الديمقراطية، فإن من السهل التآمر على الوحدة واسقاطها. كما حصل للوحدة التي قامت بين مصر وسوريا. فحين غابت الديمقراطية، وبالتالي غابت الجماهير، وتم الاستغناء عن المؤسسات الحقيقية المعبرة عن القوى الحية في المجتمع، لم يتصد أحد للقوى التي انقضت على الوحدة وقوضتها، وبالتالي كان من السهل سقوطها.

وكما ذكرنا من قبل يجب أن يقترن قيام الوحدة بضرورة بناء مجتمع عصري وأكثر تقدما، لأن عملية بناء الوحدة ليست مجرد ضم الأجزاء أو جمعها، وانما هي اعادة خلق للمجتمع العربي، واعادة تنظيم وصياغة من نمط مختلف تماماً عما هو قائم حالياً، وهذا يقتضي منهجاً واقعياً حياً ودقيقاً، للمجتمع القائم، وتصوراً للمجتمع الذي يراد بناؤه. بعبارة أخرى يجب ان يكون العلم، ويجب أن تكون العقلانية، ويجب أن تكون منجزات العصر الذي نعيش فيه، هي الأسس التي تعتمد كأدوات في الفهم والتعامل، واخيراً في اعادة البناء، ويجب أن نمتلك تصوراً للوحدة يتجاوز ما يعتبر جمعاً لما هو مقسم في الوقت الحاضر، ويملك بذاته قوة ثورية لاعادة الخلق والبناء، والا فإننا نخطىء في فهم القوة الكامنة في الوحدة، أو على الأقل نتعامل معها تعاملاً تقليدياً قاصراً. وهذا القصور أو هذا الفهم للوحدة ليس رومانتيكيا، وانما هو كشف عن القوة الحقيقية المختزنة في هذه الفكرة التي من شأنها ان تغير تغييراً شاملاً في بنية المجتمع وفي اهميته وفي دوره، ليس لإثباته فقط، وانما على مستوى عالمي ايضاً.

أما في حال قيام هذه الوحدة، فإن الدور المنوط بها يتجاوز واقع الاثنتين والعشرين دولة القائمة حالياً، والتي تعتبر نماذج للتخلف والضعف والاستنزاف، اضافة الى جوانب الضعف

الكثيرة التي تميزهـا، سوف يؤهلها وضعهـا الجـديد لأن تلعب دوراً هـاماً ليس في اطـار فعاليـة التخلف والضعف والاستغـلال فقط، وانما في تقـديم نموذج جـديد في العصر الحـاضر، وفي اعفاء المجتمع الدولي من عبء معالجة احدى اهم قضاياه المعاصرة. وسوف تكون الـدولة الجـديدة أداة سياسية في اعادة صياغه للعلاقات الدولية على أسس جديدة.

تاسعاً: نماذج التطبيقات الوحدوية في العصر الحديث

تعتبر تجربة الوحـدة التي قامت بـين مصر وسوريـا منذ عـام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦١ من أبرز وأهم التجارب الوحدوية في العصر الحديث، فقد كانت تلبيـة لحاجـات حقيقية بـين القطرين، وكانت رداً على التحديات الاقليمية والخارجيـة التي واجهت قطرين متحـررين، وكـانت استكمالا لعناصر القوة ليس في القطرين وحدهما، وانما لقوى الجماهير العربية على امتـداد الوطن، وكـانت أيضاً خطوة على طريق الوحدة العربية، وكـانت أخيراً ومن جـانب مهم منها من صنـع الجماهـير التي فرضتها، أو على الأقل حملت النظامين على تبنيها أولاً، ثم على تحقيقها بعد ذلك.

وبقيام الوحدة نشأت أوضاع جديدة على امتداد المنطقة كلها، تتجاوز كثيراً حجم القطرين، وتتجـاوز أهمية القطـرين، كلا عـلى انفراد، كمـا أدت الى تغييرات عميقـة تجاوزت المنطقـة. وقـد استفادت دولة الوحدة من حالة النهـوض ذاتها وتعـززت واتسعت بقيام دولـة الوحـدة، ليس على مستوى المنطقة فقط، وانما على مستوى العالم الثالث، الأمر الذي ادى الى سلسلة من التغيرات في المنطقة وفي العالم. فكـانت ثورة تمـوز/يوليـو عام ١٩٥٨ في العـراق، وكان تعـاظم ثورة الجـزائر، وكانت الثورات في القارة السوداء، وكان أيضاً تغير نظرة العالم الى الوحدة والى الدولة الجديدة.

وبقيام هذه الوحدة كان يفترض أن تكون مركـز استقطاب، وأن تتسـع وتقوى وأن تستمـر أيضاً، لكن ما كادت تدخل عامها الثاني حتى بدأت تفقد اشعاعها ويتقلص تأثيرها، وبدأت تعـاني من مصاعب واشكالات، بخاصة على مستوى الاقليم الشمالي، اذ تغيرت بنية الحركة الشعبية، بعد أن افرغت من محتواها وقواها، وتحولت الى مجرد هياكل، وغابت الديمقراطيـة التي كانت أسـاساً في النهوض الوطني الذي عم سوريا خلال فترة الخمسينات كلهـا، كما تغـيرت بنية الجيش الـذي كان وطنياً والذي ساهم في حماية الديمقراطية والحركة الوطنيـة، ليصبح أداة فنية وبيروقـراطية يسهل النفاذ اليها واغراء عناصر فيها. كمـا أن نظرة العنـاصر الادارية بخـاصة التي جـاءت من الاقليم الجنـوبي، كانت تتسم بـالاستعلاء والغـرور، وكـان فهمهـا للـوحـدة وتعـاملهـا يتسمـان بالبيروقراطية وضيق الأفق. هذه الأسباب، وأخرى غيرها، جعلت من اليسير التآمر عليها وانهاءهـا دون أن تجد من يحميها ويدافع عنها، وبسقوطها تولدت خيبة أمل كبيرة، واصبحت قضية الوحدة أصعب من قبل.

ومثلما أشرنا من قبل، ان هذه القضية تتطلب دراسة معمقة، ليس باعتبارها تـاريخاً لمـرحلة مهمـة فحسب، وانما لمعـرفة جـوانب القوة والضعف التي اتسمت بهـا، لكي يستفاد من جـوانب القوة، ولكي يتم تجنب النقاط السلبية التي شابتها. والدراسة المطلوبة ليست ادانة لطرف وتبرئـة لطرف آخر بقدر ما يراد منها تقويم لتجربة تعتبر الأولى في العصر الحديث وفي ضوء فهمهـا يمكن أن تقدم في المستقبل تجارب أخرى أقوى منها وأرسخ.

بسقـوط تجربـة الوحدة بين مصر وسوريا تراجع المد الوحدوي عامة. ودخل مرحلة جديدة يمكن اطلاق تسمية المرحلة الورقية عليها، لأن جميع المشاريع والمحاولات الوحدوية التي طـرحت كانت تتسم برد الفعل والمزايدة والاحراج أكثر مما تهدف الى اقامـة الوحـدة، أو خلق الظروف أو المناخ الذي يساعد على قيامها. فكانت وحدة مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣، والتي لم يقدر لهـا أن تـرى النور، ثم كـانت الوحـدة المصرية ـ السـورية، والتي أنشـأت بعض الأجهـزة الاداريـة الشكلية، لكن كان واضحاً أن الذين أقاموها لم يعنوها جدياً، كما أنها لم تستمر طويلاً، حتى عـلى مستوى الأجهزة الشكلية، وأعقب ذلك وحدات آنية وورقية بين مصر وسـوريا وليبيـا، أو بين مصر وليبيا والسودان، أو بين ليبيا وتونس، أو بين ليبيا وتشاد. وأخـيرا وحـدة وجدة، والتي لا تختلف نوعياً عن كل «الوحدات» المماثلة التي سبقتها، والتي تعتبر بالـدرجة الأولى محـوراً سياسيـاً أكثر ممـا هي صيغة من صيـغ الوحـدة، وتعتبر حـلاً أو افتراض حـل لبعض المشاكـل السياسيـة أو الاقتصادية الطارئة.

هذا النمط من الوحدة، على مستوى الشعار أو على مستوى الانجاز ليس من شأنه أن يعيق قيام الوحدة فحسب، وانما من شـأنه أيضـاً أن يفقدهـا اهميتها وجـديتها، وأن يكسرهـا كشعار للمستقبل كما هو الحال بالنسبة لعدد من الشعارات التي تـرفع لا بهـدف التحقيق، وانما بهـدف افراغها من مضمونها، والحاق السوء بسمعتهـا، وبالتـالي التآمـر عليها بـدعوى تبنيهـا والحرص عليها.

هذا النمط من الشعارات والسلـوك هو التـواطؤ بل التـآمر عـلى أحلام الجمـاهير الشعبيـة وطموحاتها، فالمطلوب تيئيس هذه الجماهير وافقادها الثقة بالشعارات التي آمنت بها، والحاق أكبر الأذى الذي يبلغ حد السخرية بما اعتقدته طريقاً لحل مشاكلها والتغلب على التخلف الـذي تعيش فيه، وهذا ما يحصل عمليا من خلال المشاريع الوحدوية التي تطرح.

ان التعامل مع الشعارات والقضايا الأساسية بهـذا المقدار من الخفـة مهما كـانت النيات، يلحق بهـذه الشعارات والقضـايا أكبـر الضرر، اذ يفرغهـا من محتواهـا ويفقدهـا جديتهـا وثقـة الجماهير بها، مما يجعل اعادتها للتداول والجدية أمراً بالغ الصعوبة، بخاصة وأن العمل السياسي يقاس بنتائجه لا بالنيات الكامنة وراءه.

كيف نعيد للقضايا جديتها وللشعارات مضمونها ودلالاتها وللجماهير ثقتها؟

بداية لا بد من التعامل مع القضايا والشعارات بروح علميـة بعيدة عن الانفعـال والتطرف، وبطريقة عقـلانية تجعلهـا شيئاً ملمـوساً أو قـابلاً للتحقيق، كمـا لا بد من ادانـة كل الممـارسات الخاطئة وتعـريتها أمـام الجماهير، وتقديم البـدائل المقنعـة والواضحـة بروح المسؤوليـة، واعطـاء القضايا المطروحة صيغة عملية. ان من شأن هذا أن يردم الهوة التي اتسعت بين الشعار وتحقيق هذا الشعار، وأن يساعد على رؤية أوضح للأمور، كما أنه سيبلور وعياً لدى الجمـاهير يمكنهـا من اكتشاف التزوير وادانة المبالغة وعدم الانسياق اللفظي.

صحيح أن مهمة من هذا النوع تشكل عبئاً اضافياً للعمل الوحدوي لكنها ضرورية الى أقصى حد، اذ أن الموقف النقدي المشبع بروح المسؤولية والجدية، البداية التي تسـاعد عـلى رد الاعتبار لكثير من القضايا والأفكار والشعارات المطروحة. أما الاستمرار في أرجاء هـذا الموقف النقـدي، أو

عدم ايلائه الأهمية التي يستحقها، والتعامل مع المواقف المطروحة بالازدراء والسخرية فقط، فإن ذلك يساعد على استمرار الموقف النقيض اي يساعد على التزوير والتشويه والخطأ.

عاشراً: القومية والوحدة والاحزاب السياسية

مسؤولية الأحزاب السياسية فيما آلت اليه قضية الوحدة العربية، لا تقل، معنوياً، عن مسؤولية الأنظمة السياسية القائمة، مع اختلاف نسبي بين حزب وآخر، تبعاً لحجم الحزب والدور الذي نذر نفسه له. واذا لم تكن من مهمة هذه الورقة أن تؤرخ لعلاقة هذه الأحزاب بالوحدة العربية، او ان تقوِّم هذه العلاقة بصورة كاملة، فإن من مهمتها ان تلفت النظر الى عدد من الملاحظات، على مستوى الفكر وعلى مستوى التنظيم في اكثر من قطر وفي اكثر من مرحلة، لكي نستخلص في النهاية دروساً وامكانية افضل لرؤية المستقبل.

الملاحظة الأولى: لم تتعد قضية الوحدة، بنظر الأحزاب، كونها شعاراً لاستقطاب الجماهير وتحريك عواطفها، أو لاحراج بعضها بعضاً، سواء برفع هذا الشعار في مرحلة أم عدم رفعه في مرحلة اخرى، دون أن يكلف اي من هذه الأحزاب نفسه بتقديم برنامج عملي لكيفية تحقيق هذا الشعار وربطه بالمهمات الآنية او الاستراتيجية، ولذلك ظلت قضية الوحدة، بنظر هذه الأحزاب، قضية مؤجلة وعندما طرحت للتنفيذ العملي تباينت الاجتهادات حولها الى اقصى حد، ثم تباين الموقف منها بعد قيامها. بكلمة اخرى، لا يملك أي من الأحزاب، حتى اللحظة الراهنة، تصوراً محدداً وواضحاً لكيفية قيام الوحدة، اغلب ما تملكه هذه الأحزاب مجرد شعارات تمليها الحالة الراهنة، او تصوراً غامضاً ومرتبكاً عن وحدات اخرى قامت في أوروبا في القرن الماضي.

الملاحظة الثانية: في الوقت الذي كان يفترض أن تكون الوحدة قضية مسلماً بها وليست بذاتها مجالاً للرفض او القبول ـ تماماً كما هو حال الدفاع عن الوطن ـ وكان من الضروري والسهل أن يتفق على برنامج الحد الأدنى بخصوصها، دون احراج، ودون مزايدة، فقد اصبحت احدى قضايا الصراع الأساسية بين الأحزاب، وفي مراحل حاسمة من تاريخ النضال السياسي، كما اصبحت سبباً للانقسام والتناقض بين قوى تجمعها قواسم مشتركة عديدة.

ان تصحيح الأخطاء التي رافقت قيام وحدة مصر وسوريا مثلاً، او مسألة علاقة العراق بعد ١٤ تموز/ يوليو بدولة الوحدة، كان يفترض أن تعالج ضمن منطق وحدوي، وبهدف الوصول الى افضل صيغة لحماية الوحدة واستمرارها، وفي قدرتها على التكامل والانسجام مع اقطار أخرى اصبحت مهيأة لخطوة من هذا النوع، كان يفترض أن تعالج دون تحديات او احراج لو أن الأحزاب السياسية والقوى السياسية الفاعلة اتفقت على برنامج الحد الأدنى في قضية الوحدة.

الملاحظة الثالثة: تنازلت الأحزاب في الحكم وفي المعارضة، عن استقلالها وعن ممارسة دور الرقابة وتقويم الاخطاء، وتخلت ايضاً عن البرنامج المشترك، واصبحت بالتالي امتداداً للسلطة، سلطة الحكم حين تكون فيه، او سلطة حكم آخر حين تكون معارضة له. وبهذا التغير الذي حصل ثم التنازل عن البرنامج السياسي الذي كان يميزها أو كان يحميها من القوى الأخرى، وأصبح الحفاظ على النظام هو الهدف وهو الغاية الحقيقية. وبالمقدار نفسه أصبحت الأحزاب الأخرى، المعارضة في الجانب الآخر، امتداداً لنظام آخر.

ان الاستقلال الذي يجب ان تتمتع به القوى السياسية والشعبية ودور الرقابة الذي كان يفترض أن تمارسه، والحرص على البرنامج والشعارات السياسية التى أوصلتها الى السلطة أو الى المشاركة فيها، كثيرا ما تخلت عنها بمجرد تغير وضعها، وعلى التحديد قربها أو بعدها من السلطة.

وتفريعاً عن هذه النقطة اصبحت الأحزاب، رغم مظهرها القومي، بعيدة عن الهموم الفعلية لجماهير القطر الذي تعمل فيه، لأنها أصبحت امتداداً لوضع سياسي أو تنظيمي في قطر آخر، وهي بهذه الصفة لم تعد، كقوة سياسية، مرتبطة بواقعها وجماهيرها، الأمر الذي أضعفها وعزلها، وسهل تصفيتها ايضاً، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، بل وبلغ الأمر في حالات معينة، أن أصبحت هذه القوى أو هذه العناصر، ضحية وقرباناً نتيجة التقارب الذي يحصل بين أنظمة كانت متعادية.

بعد هذه الملاحظات لا بد أن نلقي نظرة على أنماط الأحزاب القائمة من خلال موقفها تجاه القومية والوحدة العربية.

أحزاب قطرية، وبعضها اقليمي تماماً، غير معنية، عملياً، بموضوع الوحدة، ويتركز نشاطها وتنظيمها في اطار الدولة التي تقوم فيها، وهذه الأحزاب، مع تفاوت فيما بينها، تعتبر الهم القطري والعمل القطري همها ومجالها، واذا تطرقت لموضوع الوحدة فلا يتعدى ذلك الشعار العام، أو حين تصبح الوحدة قضية تهم القطر ذاته. وهذه الأحزاب، في الغالب، تعالج القضايا من منظور عملي، اي ليس لها بنىً فكرية كاملة، وليس لها استراتيجية بعيدة الأمد توجه عملها وتقوده.

وضمن نمط الأحزاب القطرية، هناك أحزاب اقليمية تصدر عن موقف ايديولوجي مناهض للقومية والوحدة، وتعبر عن هذا الموقف بسلوك عملي، وهي في غالب الأحيان أحزاب الأقليات الدينية أو العرقية.

أحزاب قومية، وهذه الأحزاب رغم انها تتبنى الوحدة، الا أنها تتفاوت من حيث منطلقاتها النظرية ومن حيث تنظيمها، فبعضها نشأ معادياً للتيار الماركسي والاحزاب الشيوعية، ولذلك اخذ موقف العداء لهذا التيار، واصبح بالتالي يمينيا أو أقرب الى اليمين، من خلال تبنيه لايديولوجية يمينية، أو من خلال تمثيله لمصالح اليمين، كما أنه بقي في مجال العمل والتنظيم في اطار القطر الذي نشأ فيه.

وهناك أحزاب قومية حاولت ان تكون بديلاً للماركسية والأحزاب الشيوعية، فأخذت عن الماركسية بعض منطلقاتها وشعاراتها، اضافة الى طريقة التنظيم القائمة في الأحزاب الشيوعية، وحاولت أن تقدم نفسها ايديولوجية متكاملة من خلال تبنيها للقومية والوحدة، لكن دون تحديد واضح وكامل لكيفية تحقيقها أو لعلاقتها بالديمقراطية، أو لعلاقة الاثنتين بالاشتراكية، ولذلك تفاوتت مواقف هذه الأحزاب واجتهاداتها ولا تزال، وتختلف هذه المواقف والاجتهادات فيما اذا كانت هذه الأحزاب في السلطة أو خارجها.

أحزاب أممية، وهذه الأحزاب لا تتبنى القومية، بل وتعتبرها عائقا في وجه ايديولوجياتها، سواء اكانت هذه الايديولوجية طبقية أم دينية، ولذلك، كانت لهذه الأحزاب والحركات مواقف تجاه الوحدة العربية سلبية في غالب الاحيان.

هذه الانماط من الأفكار والتشكيلات السياسية تغيرت وتطورت نتيجة عوامل عديدة، فبعض

الاحزاب القطرية ما لبثت أن تأثرت، وان كان بنسب متفاوتة، بحالة النهوض أو التراجع، فتغيرت نظرتها أو مواقفها تجاه الوحدة العربية، والأحزاب الأممية، بخاصة الشيوعية، التي كانت تعتبر حركة القومية العربية حركة رجعية ومعادية، ما لبثت أن أعادت النظر تجاه هذه الحركة واتخذت مواقف أكثر ايجابية، وبعض الأحزاب القومية التي كانت معادية للفكر الماركسي أصبحت أقرب الى هذا الفكر، وبعضها الذي قام على أساس يساري أو أقرب الى اليسار ما لبث أن تخلى عن هذا الاتجاه بمجرد أن وصل الى السلطة.

هكذا كانت، بصورة عامة واجمالية، مواقف الأحزاب السياسية خلال فترة طويلة نسبياً من الزمن، لكن ما يمكن تسجيله هنا، أن هذه الأحزاب بمفردها، أو بمجموعها، لم تستطع أن تقدم تصوراً علمياً وعملياً للقضايا الأساسية المطروحة، فاكتفت بالهروب من هذه القضايا او تأجيلها، او تقديم اجابات عامة عليها، الأمر الذي جعل الحيرة تستمر، وجعل المبادرة تفلت من أيدي هذه الأحزاب، وبالتالي تزايد ضياع الجماهير وزاد ابتزازها من قبل الأنظمة الحاكمة، وأصبحت قضية الوحدة العربية والقضايا المركزية الأخرى أكثر صعوبة وأكثر بعداً مما كانت عليه من قبل.

ان تيار الوحدة العربية الذي يواجه تحديات بسبب فشل بعض التجارب، وتركز الكيانات والمصالح الاقليمية، وغياب نظرية أو برنامج للوحدة العربية، وتراجع الاحزاب التي تبنت هذا الشعار، وضمور العمل الوحدوي، وصراع وتناقض القوى التي يمكن أن تلتقي على برنامج الحد الأدنى، ان تيار الوحدة لا يمكن أن يستعيد قوته وتأثيره الا من خلال صيغ جديدة، ومن خلال نقد تجارب الماضي، ومن خلال العمل العقلاني الدؤوب والمستمر دون أوهام أو انفعال، ودون حرق للمراحل أو القفز فوقها.

حادي عشر: الوحدة العربية والنفط

من خلال قيام الكيانات القطرية، منذ عشرينات هذا القرن، وتكون مصالح لفئات ثم لطبقات، ونتيجة القيود التي فرضت على الانتقال والاقامة بين البلدان العربية، عكس فترات سابقة، وبسبب الصراع المفتعل الذي غذته القوى الاستعمارية أيضاً، وأخيراً نظراً لقيم وصيغ التعامل، وابرزها الجامعة العربية التي أقيمت عام ١٩٤٦، والتي اعتبرت الاطار والسقف للعلاقات العربية، بحفاظها على الكيانات القطرية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، تحددت ملامح جديدة للوضع العربي مختلفة في فترات سابقة، ومختلفة أيضاً عن الطموح الذي يراود الوطنيين والتقدميين ببناء دولة عصرية كبيرة وقوية.

لقد حصل هذا منذ عشرينات هذا القرن، وبنتيجته تكونت كيانات ومصالح ونظرات، أما بعد أن قامت اسرائيل، وبعد أن تم اكتشاف النفط وبهذه الكميات، فقد أصبحت المشكلة أكثر تعقيداً، فالاقطار التي كانت غنية، نسبياً، وكانت أكثر تقدماً، والتي كانت بمثابة مراكز استقطاب ودعم للأقطار الفقيرة والأقل تقدماً، لم تلبث أن تغيرت أوضاعها نتيجة العاملين المشار اليهما، اذ تحملت هذه الاقطار عبء المواجهة مع اسرائيل، وما يعنيه ذلك من استنزاف، ولم تحظ من الثروة النفطية في أراضيها الا بالقليل، الأمر الذي جعل الأقطار النفطية، المتخلفة والقليلة السكان،

تتحكم بالقرارين: الاقتصادي والسياسي، مع ما خلفته الثروة النفطية في تغيير زلزالي في بنية المجتمع العربي بأسره، سواء أكانت أقطارا نفطية أم لم تكن.

ان الثروة النفطية، وبهذا الحجم، وفي هذا المستوى في التطور والعلاقات الاقتصادية والسياسية التي ترتبت عليها، ثم نتيجة التخطيط في جانب، والأخطاء والتراجع من جانب آخر، ونتيجة التطورات الاقليمية والعالمية التي حصلت خلال العشرين سنة الأخيرة، قلبت موازين القوى وخلقت اشكالات على عدة مستويات لم تكن موجودة من قبل، أصبح هناك عرب أغنياء بمعنى معين ـ ودون الدخول في تقويم هذا الغنى ـ وعرب فقراء. الثروة من جانب، والكثافة السكانية والحضارية من جانب آخر، وأصبت هناك ضرورات كثيرة تقتضي زيادة على الاعتبارات التاريخية والرابطة القومية أن يحصل تكامل بين هذه العناصر لتتولد منها صيغة جديدة، لكن ما حصل، ونتيجة تخطيط مدروس وواع أن زادت العوامل السلبية في الوضع العربي، وأصبحت امكانيات الوحدة أقل مما كانت.

فالاقطار النفطية، بصورة عامة، اقطار محافظة ومتخلفة، ان لم نقل رجعية، وما عدا العراق والجزائر، فإنها جميعاً، قليلة السكان وتفتقر الى الكفاءات والمهارات، وبحكم طبيعة الصناعة النفطية وارتباطها بالسوق العالمي، بخاصة الرأسمالي، ونتيجة سياسات مرسومة، فقد اصبحت الاقطار النفطية جزءاً من هذا السوق، اي اقطار تصدر سلعة واحدة وتعتمد على موارد مالية تفوق حاجتها، وبالتالي، تحولت الى سوق استهلاكي، ونظراً لما خلفته «الثورة النفطية» بخاصة بعد زيادة الأسعار فإن الموارد المالية لهذه الدول هيأت لها صورة ودوراً جديدين، اذ جعلتها أقدر على فرض سياسات ما كانت قادرة على فرضها في ظل اوضاع مختلفة، وجعلتها اكثر حرصاً على كيانها الاقليمي، وجعلتها في وضع نفسي وعلمي تتصور أنها الأقوى والأقدر على قيادة المنطقة وطبعها بطابعها.

هذا في الوقت الذي تراجعت اقطار اخرى كانت قادرة على فرض سياسة أو على الأقل كانت لها كلمة أساسية في السياسة التي يجب ان تسود، واصبحت هذه الاقطار تعتمد لمواجهة مصاعبها المادية المتزايدة، على البلدان النفطية، كما اصبحت أسيرة لعلاقات وحاجات فرضتها متغيرات ومستجدات كثيرة. في الوقت الذي تراجع المد التقدمي، وغابت الجماهير الشعبية، وتحولت المنطقة الى مستنقع وتابع، بعد جملة من الأخطاء والتراجعات.

كل ذلك يدخل في اطار دراسة يجب أن تنجز عن تأثير النفط في الواقع العربي، لكن ما تجب الاشارة اليه هنا أن النفط اصبح عنصراً سلبياً ومعيقاً لقيام الوحدة العربية، وبالتالي نشأ عامل جديد يمنع قيامها، او على الأقل يؤخر قيامها، الا اذا جدت مجموعة من العوامل والظروف التي تحد من تأثيره، أو تحوله الى عنصر ايجابي.

نحن اذن ازاء وضع ما كان موجوداً من قبل، وازاء قوى وعناصر ما كانت بهذه القوة، فالبلدان الرجعية التي كان تقبع في عزلتها في محاولة للدفاع عن نفسها، ومنع تأثير رياح التغيير في الوصول اليها، والتي كانت مستعدة جزئياً لتقديم بعض التنازلات لمنع ما هو أسوأ، اصبحت الآن في موقع الصدارة وفي مركز التقرير، وبالمقابل أصبحت قوى الهجوم والتغيير في موقع الدفاع عن النفس، وأصبحت مضطرة، وبأشكال مختلفة، لأن تتراجع ولأن ترضى بأقل مما كانت تطالب به لمواجهة وضع مثل هذا. كيف نتصور الوحدة وكيف نعمل من أجلها؟

في ظل موازين القوى القائمة الآن، لا نتصور امكانية لقيام أي صيغة من صيغ الوحدة بين الاغنياء والفقراء، يمكن فقط أن تقوم علاقات من نمط أفضل، فاذا وظفت هذه العلاقات ضمن رؤية استراتيجية، ومع احتمال تغير موازين القوى في وقت لاحق، فقد تضطر الأقطار النفطية الى تقديم تنازلات تساعد على تهيئة شروط أفضل من أجل قيام صيغة من صيغ الوحدة.

العلاقات الأفضل التي تفترض امكانية قيامها تغطي حقولاً كثيرة، لعل ابرزها: العمالة، التكامل الاقتصادي، البرنامج السياسي في حده الأدنى، فإذا ترافق ذلك بوجود عمل سياسي ومنظمات سياسية مستقلة عن الأنظمة، وتمارس دور المراقبة وأقدر على التحرك فقد تتهيأ شروط أفضل لعلاقات جديدة.

فالبلدان النفطية التي تعاني من قلة السكان، ومن تخلف او نقص المهارات الفنية، مضطرة الى الاعتماد على الخارج من أجل تأمين هذه العمالة والمهارة، وهي الآن تؤمن الجزء الأكبر من هذه العمالة من خارج المنطقة العربية، تحاول، قدر الامكان، الحد من العمالة العربية، أو ان تفرض عليها شروطاً، متصورة أو مفترضة أن العمالة الأجنبية أضمن لاستقرارها.

هذه السياسة للعمالة خلقت مضاعفات ومخاطر في البلدان النفطية انعكست بمظاهر عديدة، كما انها تحمل تهديداً لهذه البلدان في المستقبل، ولذلك يجب أن يعمل على استبدالها تدريجيا وأن توضع خطة لذلك، ويمكن أن يستفاد من الأيدي العاملة العربية الموجودة خارج الوطن.

ان حرية انتقال الأيدي العاملة، واحلال العمال العرب مكان العمال الأجانب في البلدان النفطية، سوف يساعدان على تغيير نوعي وسوف يساهمان في التقريب بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية، اضافة الى أن البلدان غير النفطية سوف تكون اقل حاجة مالياً، لأن هذه العمالة سوف تسد جزءاً من العجز الذي تعاني منه، هذا عدا عن استبعاد المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة وجود جيوش خفية لا بد ان تتحرك أو أن تتدخل حين يطلب اليها ذلك، كما تشير وتؤكد كثير من الدلائل.

ومما يساعد أيضاً، ويقرب من امكانية الوحدة: التكامل الاقتصادي ضمن رؤية مستقبلية.
ان العلاقات الاقتصادية العربية بين البلدان النفطية وغير النفطية تمثل اقل نسبة قياساً لعلاقة هذه البلدان مع الخارج، بخاصة السوق الراسمالي أولاً، وهي في تراجع مستمر ثانيا، ومن شأن وضع مثل هذا أن يباعد بين البلدان العربية، وأن يزيد تبعيتها للسوق الرأسمالي، في الوقت الذي يجب أن تقوم بين هذه البلدان روابط اقتصادية وثيقة، وأن تتزايد هذه الروابط.

هذه المسألة تحتاج الى دراسة تترتب عليها مجموعة من الاقتراحات العملية والمطالب المحددة، لتصبح شعارات العمل اليومي للأقطار والمنظمات والأحزاب، أما بقاء دعوة التكامل الاقتصادي مجرد دعوة عامة، وعدم تجسيدها مطالب محددة، أو اقتصارها على معونات مالية أو قروض، فإن ذلك لن يؤدي عملياً الى التكامل، اكثر من ذلك تعتبر مثل هذه الدعوة ـ العامة والمجردة ـ تواطؤاً مع البلدان النفطية أو تستراً على مواقفها.

وفي هذا الاطار لا بد من لفت النظر الى مجموعة من الملاحظات:
الأولى، كثيراً ما بررت الاقطار النفطية امتناعها عن المساهمة في المشاريع المشتركة ـ بخاصة في الأقطار غير النفطية، أو عدم استثمارها لفوائضها في هذه الأقطار ـ الى خوفها من

المصادرة أو التأميم، وتأتي بأمثلة لتبرير هذا الموقف. لذلك، ومن أجل اسقاط هذه الحجة لا بد من وضع ميثاق اقتصادي يحدد طبيعة المرحلة، ويوفر الضمانات والقناعة معاً بأن لا يتم تجاوزه، بخاصة لأسباب سياسية.

الثانية، مطالبة الأقطار والمنظمات السياسية بإعلان برامجها بما في ذلك البرنامج الاقتصادي، والالتزام بمسؤولية وجدية بهذه البرامج، بعيداً عن الانفعال والمزايدة، ودون التأثر بالظروف الطارئة، لتتولد رؤية وقناعة تحدد طبيعة المرحلة، وما يمكن ان يجري خلالها، سواء بقي النظام السياسي ذاته في ذلك القطر ام تغير، وما يترتب على ذلك من نتائج.

الثالثة، يمكن التخفيف من مفهوم السيادة فيما يتعلق بحق الدولة بالاجراءات الاقتصادية،. بخاصة اذا كانت تمس المشاريع المشتركة، ويمكن أن توكل الى محكمة اقتصادية عربية صلاحية النظر في القضايا المشتركة، أو تلك التي تمس اكثر من قطر، بما في ذلك قضية المرور والمياه.

بعد هذه الملاحظات، لا بد من التأكيد ايضاً أن من جملة العوامل التي تساعد على التكامل وتخلق نوعاً من الطمأنينة، أن تسود العقلانية السياسية العربية وأن تكون أساس العلاقات والتعامل، لأن ما ولدته الثروة النفطية من ناحية مالية، ولد أيضاً رد فعل سياسي بالحجم نفسه وفي الطبيعة نفسها، وهذا الفعل أو رد الفعل يمارس من قبل الاقطار النفطية وغير النفطية بالطريقة نفسها، ولا يمكن السيطرة على حالة التطرف والابتزاز والغرض التي تمارس من طرف على آخر، الا بالاتفاق الواضح وبمعرفة الحدود التي لا يمكن تجاوزها، فأن يستغل بلد نفطي ثروته لكي يعاقب او أن يفرض انماطاً من العلاقات والسياسة، ويسخر ثروته من اجل ذلك، أو بالمقابل، يلجأ بلد غير نفطي الى التهديد والتلويح بمواقف سياسية معينة لكي يبتز المعونات والقروض، إن من شأن اي من الموقفين أن يزيد في التدهور والتناقض، وأن يؤدي الى ان يتربص طرف بالطرف الآخر، وتظل بالتالي السياسة العربية والعلاقات العربية تدور في حلقة مفرغة، ولا تساعد على التقارب او الطمأنينة المطلوبة.

لا يمكن التغلب على هذا التأرجح الا بموقف «الحد الأدنى السياسي»، وهذا الموقف وان كان لا يموه التناقض ولا يلغي الصراع داخل المجتمع وبين الدول، فإنه يضبطه ويعطيه مساراً محدداً وعقلياً، الأمر الذي يتطلب تحليلاً واقعياً وموضوعياً للمجتمع العربي دون أوهام ودون حرق للمراحل، اي يتطلب الاتفاق على برنامج الحد الأدنى.

هذه مهمة التقدميين بالدرجة الأولى، مهمة الأحزاب والهيئات والأفراد والدول، فإذا التزم التقدميون بهذه الرؤية، يستطيعون أن يتعاملوا مع القضايا بموضوعية، ويستطيعون أن يمنعوا ابتزاز الاقطار النفطية او فرضها.

ومما يساعد على انجاز هذه المهمة استقلال المنظمات السياسية والمهنية، لكي تكون بمثابة الرقيب والضمير، بخاصة اذا لم تكن امتداداً للدول ولم تعش على موائدها. صحيح أن مسألة الاستقلال مسألة نسبية ولا تتحقق بسهولة، لكن يجب أن تكون هدفاً رئيسياً وثابتاً، وان تكون ممارسة يومية.

ولا يخفى في هذا المجال تأثير شبكة العلاقات التي يمكن أن تقوم بين البلدان العربية، وفي شتى المجالات، بخاصة اذا كانت محكومة برؤية استراتيجية، وبعيدة عن المزايدات والتطرف

اللفظي والتشنج. انها شبكة العلاقات التي يمكن أن تقدم لها بداية لكن آفاقها غير محدودة، ويمكن أن تتطور باستمرار، بدءاً بالمعارض الفنية مروراً بسوق موحد للكتاب العربي، وتمثيل موحد في المؤتمرات العالمية، وانتهاء بقيام الوحدة ذاتها، عبر مجموعة من العلاقات المتشابكة والمتصلة، بخاصة في الجوانب الاقتصادية والانسانية، بحيث تصبح في النهاية امرا واقعاً.

وكما أشرنا من قبل: إن النفط وما ولده من فوارق ومخاوف وحقائق وأوهام، شكل حاجزاً جديداً في وجه الوحدة، أو اي صيغة للتقارب. وهذا يتطلب دراسة هذا العامل في كل تعقيداته واحتمالاته، ووضع خطة للتغلب على سلبياته، وهذه المهمة رغم صعوبتها، ضرورية وممكنة في آن واحد.

ثاني عشر: نظرة الخارج الى الداخل

منذ ان كان العرب في اطار الدولة العثمانية، كانوا ينظرون الى انفسهم، وكان الآخرون ينظرون اليهم أيضاً على انهم قومية مختلفة عن القومية الطورانية وعن القوميات الأخرى التي تشكل الامبراطورية، رغم ان الدين الاسلامي دين الغالبية العظمى من السكان، ورغم أن الرابطة الدينية هي التي تجمع هؤلاء السكان.

هذه النظرة ظلت قائمة ومستمرة، وتعدت مرحلة الحكم التركي لتصل الى المرحلة الحالية، فالغرب واسرائيل، مثلاً، وان كانا ينظران الى المنطقة ضمن هذا المنظور، الا انهما، مع ذلك، يحاولان تفتيتها، ويتعاملان معها بهدف أن تفقد خصائصها الأصلية وتميزها.

وفي المرحلة الحالية، رغم أن النزعة الاقليمية والمصالح الآنية لمعظم بلدان المنطقة، قد طغت على عوامل التوحيد والتقارب، الا أن نظرة الآخرين، معظم الآخرين، لا تزال تصدر عن اعتبار أن المنطقة منطقة واحدة وأن السكان يشكلون قومية واحدة، كما أن لدى هؤلاء قناعة أن عوامل التجزئة والتباعد الظاهرة الآن والطاغية تبقى مؤقتة، ولا بد أن تحل من جديد عوامل التقارب والتضامن والوحدة، ويؤكدون استنتاجهم من خلال الشواهد التي تتبدى حين تتعرض المنطقة أو بعض أجزائها الى العدوان.

طبيعي يجب أن لا نبالغ أو نتفاءل في تقدير الجانب الايجابي، لكن مع ذلك، يجب الا نقيس الوضع كله في ضوء الحالة الراهنة، ففي ظل الانحسار والتراجع، وفي ظل غياب النظرة الجامعة والقيادة الكفوءة، وفي ظل الصراع والتناقض بين الأنظمة الراهنة، فقد تولد شعور من خيبة الأمل والضياع، وسادت السلبية، بحيث أن ردة فعل الجماهير اذا اتسمت بهذا القدر من الانكفاء، فليس مرجع ذلك الى ضعف الشعور القومي، وانما الى عدم الثقة بكل ما يطرح وبكل الذين يطرحون، وهذا يتجلى بوضوح أيضاً على مستوى القطر الواحد. ففي الوقت الذي كانت تتحرك المنطقة كلها، وتتعبأ من المحيط الى الخليج في فترة الخمسينات، أياً كان الحدث الذي يقع، وأياً كان المكان الذي يقع فيه، فإن الوضع الراهن يتسم بالسلبية وعدم التجاوب للأحداث التي تقع حتى داخل القطر ذاته.

ان السبب الأساسي في الحالة الراهنة هو غياب الديمقراطية، أي حرمان الجماهير من المشاركة في العمل السياسي، وفي الدفاع عن نفسها أزاء العدوان الداخلي والخارجي، بحيث أصبح

القمع هو العنوان الاساسي الذي يطبع الوضع كله، وأصبح تغيير المواقف والعلاقات والاتجاهات السياسية لقطر بكامله، والتي هي حصيلة سنوات من الجهد يتم برغبة حاكم، أو نتيجة نزوة، دون سؤال من أحد ودون رقابة من أحد.

جوهر النظرة الخارجية، اذن، الى العرب، بل والتعامل الحقيقي، ينبعان من اعتبارهم أمة واحدة، والحالة الداخلية الراهنة لا تعكس حقيقة موقف الجماهير أو قناعاتها، وهي لذلك حالة سياسية راهنة، ويمكن أن تتغير تبعاً لتغير العوامل، أي يمكن أن تستعيد الأمة وحدتها النفسية، وبالتالي وحدتها الفعلية، من خلال تغير الاوضاع وأيضاً بأشكال تعبير ونضال متعددة ومختلفة.

ان اعتبار حالة التراجع والانكسار النفسي وغياب الجماهير مقياساً لاستنتاج طبيعة مختلفة للمنطقة، أو دلالة على تطور نوعي يقتضي تجاوز الصيغة القومية، لا يدل على فهم حقيقي وواقعي وواع لحركة المجتمع ولقوانينه الداخلية العميقة والمؤثرة، ويؤدي ايضاً الى مزيد من التخبط والضياع، اما كيف تعالج الحالة الراهنة فإن الأمر يقتضي مقاومة اليأس، أولاً، ومحاولة تأكيد الهوية والمعالم الأساسية للمرحلة ثانياً، ويقضي ثالثاً معالجة الأخطاء وتقديم البرنامج الذي يستطيع أن يقود حركة النضال ويستقطب الجماهير □

الدكتور عبد الرحمن منيف
كانون الثاني / يناير ١٩٨٥

